مجزرة القيادة

الطبعة الأولى – عن النخبة للطباعة والنشر والتوزيع

Elnokhbapublish.com

1441 هـ – 2020 م

رقم الإيداع: 9105 / 2020

الترقيم الدولي: 7 – 500 – 838 – 977 – 978

الكتاب: مجزرة القيادة

المؤلف: الطيب محمد جادة

جميع حقوق الطبع محفوظة للناشر

النخبة للنشر والطباعة والتوزيع

6 شارع رجاء عبدالرسول، المتفرع من شارع وادى النيل

أمام سور نادى الزمالك– الجيزة – مصر – 01288688875

E-mail: alnokhoba@gmail.com

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما فيه التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مقروءة أو أية وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات، واسترجاعها من دون إذن خطي من الناشر.

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الناشر

طبع في مصر

مجزرة القيادة

الطيب محمد جادة

النخبة
للنشر والطباعة والتوزيع
2020

الإهداء

أهدي هذا العمل...

إلى أرواح الشهداء الطاهرة الزكية... ومن نعتز بأسمائهم تمجيدًا وتخليدًا... إلى عائلاتهم وأهليهم...

إلى المفقودين... إلي عائلاتهم وأهليهم...

إلى الذين شُرِّدوا من بيوتهم... فالتحفوا عنان السماء...

إلى كل من ركب السنابك للبحث عن الكرامة والحرية...

إلي اللاجئين في دول الجوار...

المقدمة

لا يكفي أيُّ قدرٍ من الكلمات للتعبير عن الإدانة لمجزرة (القيادة العامة) في الخرطوم. وكلُّ لحظةٍ تمرُّ تكشف عن حجم الجريمة، التي لن تتوقف مطالب الشعب السوداني لإجراء تحقيقٍ دوليٍّ بشأنها. ولا يمكن مطلقًا المساومة في هذه المطالب التي يقف خلفها كلُّ أهل السودان مدافعين عن الثورة التي مُهِرَت بالتضحيات الغالية، رغم ما تشهده الساحة حاليًا من تآمرٍ مكشوفٍ، هدفه سرقة الثورة...

إنَّ سرقة ثورة ذات أهداف سامية يعني سرقة وطن، وسرقة حقوق كلِّ أجيال السودان في أن تحتكم إلى نظامٍ سياسيٍّ ديمقراطيٍّ حقيقيٍّ يتوِّجُ نضالات كلِّ العقود الزمنية السابقة، التي شارك فيها كمٌّ هائلٌ من السياسيين المخلصين لتراب الوطن والمدافعين عن حقوق بناته وأبنائه في الكرامة، والحرية، والديمقراطية، والعدالة...

إنَّ الكلمات لا تكفي للحديث عن هذه الجريمة الكبيرة (جريمة فضِّ الاعتصام) غدرًا وما حدث فيها من قتل للمدنيين العزل... وما حدث من انتهاكاتٍ أخرى تمثَّلت في عمليات اعتداءات جنسية (عمليات اغتصاب) وثَّقتها جهاتٌ طبية وحقوقية كثيرة...

إنَّ مَنْ قاموا بالانتهاكات الصريحة لحقوق الإنسان في السودان لن يفلتوا من العقاب... وهذه الأحداث التي تكشف عن مجرمين كُثُر شاركوا في فضِّ الاعتصام، وما كان يحركهم في ذلك الأمر هو الخوف من بدء مرحلة جديدة في السودان بعد انتصار الثورة... وهي مرحلة الديمقراطية الحقيقية التي لا مجال فيها للوصول إلى (قصر الرئاسة)، أو إلى رئاسة مجلس الوزراء دون انتخاباتٍ حرةٍ ونزيهةٍ يراقبها العالم بأسره...[1]

أقول إنَّ هذه الأحداث تسهم حاليًا في بلورة تيارٍ قويٍّ موحدٍ هو تيار الدفاع عن الديمقراطية في السودان، وحماية مكتسبات الثورات الظافرة من أجل الديمقراطية التي شهدتها أعوام 1964م و1985م، وأخيرًا (2018م- 2019م)...

إنَّ المجزرة استهدفت «إسكات صوت الثورة من أجل الديمقراطية»، ولكن هيهات... وما حدث يوحِّد الآن كلَّ من يريدون الاحتكام إلى الديمقراطية في السودان عبر جبهةٍ وطنيةٍ عريضةٍ، تعمل على تشييد جدارٍ منيعٍ يمنعُ تسلل «لصوص الثورات والقوى السياسية الانتهازية».

جاء يوم فضِّ الاعتصام في التاسع والعشرين من رمضان... لتتكشَّف في الساحة بوضوحٍ ملامحُ المؤامرات المستمرة لسرقة

(1) - جريدة الوطن.

الثورة... وهي مؤامرات دُبِّرت في الخفاء واعتمدت «أسلوب تطبيق المجزرة الدموية» أمام القيادة العامة لقوات الشعب السودانية المسلحة، ظانَّةً أن القتل سيخيف الثائرات والثوار المسنودين بكفاح ونضال الشعب السوداني بأسره.. الشعب الذي أسقط ديكتاتورية نظام «نميري» وقبله نظام «عبود»... كما سجل التاريخ ذلك عبر صفحاته...

رغم أنَّ الأملَ ضعيفٌ، إلَّا أنَّ الأماني لا تزالُ ممكنةً فى تحقيق حلم الشعب السوداني بحكومة مدنية، ولكن هناك شواهدًا قد تكون بمثابة عقبة حقيقية في استقرار الأوضاع السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية في هذه الدولة المنهارة، ومن هذه الشواهد عدم الوطنية، والكذب، والخداع، وعدم الشفافية.

لم يراعوا حرمة الشهر الكريم، أبت نفوس مصاصي الدماء إلَّا أن يفضُّوا الاعتصام أمام القيادة العامة بارتكاب مجزرةٍ راح ضحيتها ما يقارب ألف شهيدٍ، ومئات الجرحى، والمفقودين، ذنبهم الوحيد أنَّهم شاركوا في الاعتصام وهتفوا «مدنياوو مدنياووو»، حيث ارتكبت جريمة إنسانية في تاريخ السودان الحديث، في الساعات الأولى من صباح التاسع والعشرين من رمضان حشد المجلس العسكري الانقلابي فلوله، ومليشياته، وأجهزتة الأمنية، والشرطية كافةً من أجل فضِّ الاعتصام!

هذا الحشد السلمي الذي ثار على النظام البائد في السودان، وخرج شاهرًا هتافه (حرية... سلام... عدالة)، من أجل ذلك الشعار العظيم والمبادئ خرج الشعب السوداني من جميع بقاع السودان، واحتشدوا في الساحات، وأمام القيادة العامة للجيش في كلِّ مدينةٍ من مدن السودان، يطالبون بالحرية، والعدالة، والسلام، والديمقراطية، بعد أن استبدَّ النظام المخلوع ثلاثين عامًا جاثمًا على صدور الشعب، شرَّد مئات السودانيين إلى دول المهجر باحثين عن كرامة، وحرية، وعيشٍ كريمٍ، وقتل الآلاف من الشعب بالحروب، والاستبداد، والعنصرية...

ضاقت المعيشة وازداد الوضع سوءًا والحياة ضنكًا وقهرًا، فلطالما أنَّ هؤلاء القتلة لم يجدوا من يوقفهم عند حدِّهم، فهم ماضون في طريقهم بارتكاب المجازر ضد الشعب السوداني على مرأى ومسمع العالم المتواطئ معهم، يعتقد هؤلاء أنَّ القتل بإمكانه أن يكسر إرادة الشعب الذي يتطلَّع إلى الحرية والاستقلال.

الباب الأول

ما قبل الاعتصام

بدأت الاحتجاجات بشكلٍ عفويٍّ حينمَا تجمَّع المئات من المواطنين السودانيين للتنديد بارتفاع أسعار المواد الأساسية في البلاد، وانخفاض قيمة العملة السودانية، وندرة الكثير من السلع في بعض المدن من بينها الخرطوم.

بعدَ ساعاتٍ قليلةٍ فقط من اندلاعها؛ طوَّقت عناصر الأمن المتظاهرين وحاولوا منعهم من الوصول لبعض «المناطق الحسَّاسة» في البلاد، ثمَّ سرعان ما تحوَّلت المظاهرات إلى أعمال عنفٍ وشغبٍ، شَهِدت حرقَ المتظاهرين لمكاتب حزب الرئيس «عمر البشير» مطالبين بإنهاء حكمه، وهو الذي يتولَّى السلطة في البلاد منذ عام 1989م إبَّان انقلاب عسكري قامَ به.

في البداية استخدمت الشرطة الغاز المسيل للدموع لتفريق المتظاهرين، فيما شهدت بعض المناطق استعمالًا للذخيرة الحيَّة، مما تسبب في وقوعِ عددٍ من الجرحى وسطَ أنباءٍ عن سقوط عددٍ من القتلى أيضًا، دون بياناتٍ رسميةٍ أو شيءٍ من هذا

القبيل. وسطَ دعوات شبابيَّة للانضمام للحراك الشعبي ضدّ النظام الحاكم، انضمَّت بعض مدن السودان في اليوم التالي، حيثُ خرج ساكنوها – وقد قُدِّر عددهم بالمئات – وسطَ الشوارع للتنديد بما قامت وتقومُ به الحكومة، فهي التي أقدمت على زيادة أسعار الخبز ليصل سعر الرغيف من جنيهٍ واحدٍ إلى ثلاثة جنيهات، فيما اتهمها آخرون بإعطاء الصلاحيَّة للجيش بضرب المتظاهرين والاعتداء عليهم .

كانت الاحتجاجات في الأسبوع الثاني عنيفةً نوعًا ما، حيثُ شهدت حرقَ المتظاهرين لبعض السيارات، كما شهدت بعض أعمال العنف والشغب، فيما ردَّت الشرطةُ وقوات مكافحة الشغبُ مُجددًا بالرصاص المطاطي والحيِّ، وكذا الغاز المسيل للدموع في سيناريو مشابه تقريبًا لأحداث الأسبوع الأول مع فارق سعة التظاهرات وعدد المشاركين.

تصاعدت وتيرةُ الاحتجاجات في ظلِّ تعنت السلطات في الاستجابة لمطالب المتظاهرين، بل عملت على مواجهتهم وتفريقهم بالقوَّة مُستعملةً في ذلك مُختلف الأسلحة، وبخاصة الهراوي والغاز المسيل للدموع، وتركَّزت الاحتجاجات هذه المرة في عطبرة، وأم درمان، وشمال كردفان، وحسبَ بعض التقارير الإخباريَّة فقد قتلت الشرطةُ متظاهرًا واحدًا على الأقل في مدينة عطبرة.

وفي ظلِّ تزايد الاحتجاجات وشموليتها؛ علَّقت السلطات الدراسة في جميع الجامعات، وكذلك مرحلتي الأساس والثانوية بولاية الخرطوم لأجلٍ غير مسمًّى، فيما أُعلنت حالة الطواري وفرض حظر التجوال من السادسة مساءً وحتى السادسة صباحًا في بعض الولايات.

من جهة أخرى، خرجَ مئات الأشخاص في مدينة «ربك» عاصمة ولاية النيل الأبيض، وردَّدوا شعارات منددِّة بسياسات الحكومة، فيما ردَّدَ آخرون الشعار الشهير «تسقط بس». وفي المُقابل أضرمَ عددٌ من الشبان الغاضِبين النيران في مجموعةٍ من المؤسسات الحكومية والخاصة، من بينها مقر حزب المؤتمر الوطني الحاكم.

على النقيض من ذلك؛ وفي ظلِّ موجة الغليان التي تجتاحُ بعض المواطنين السودانيين برزَ الناطق الرسمي باسم الحكومة «بشارة جمعة» في تصريحٍ قالَ فيه: «إن المظاهرات السلمية انحرفت عن مسارها وتحوَّلت بفعل المندسِّين إلى نشاطٍ تخريبيٍّ استهدف المؤسسات والممتلكات العامة والخاصة بالحرق، والتدمير، وحرق بعض مقار الشرطة...»، كما أضاف: «تعاملت قوات الشرطة والأمن بصورةٍ حضاريةٍ مع المحتجِّين دون اعتراضهم...»، إلّا أنَّ بعضَ المصادر الصحفيَّة – بما في ذلك قناة (بي. بي. سي.) عربي –

قد أشارت لمقتل ثمانية أشخاصٍ على الأقل منذ بداية التظاهرات قبلَ ثلاثة أيام.

تواصلت الاحتجاجات للأسبوع الرابع على التوالي، وقد عمَّت هذه المرة عددًا أكبر من المدن مقارنةً بالأسابيع الثلاث السابقة. تميَّز هذا الأسبوع هو الآخر بشدَّة الاشتباكات بينَ المتظاهرين من جهة، وبين قوات الأمن من جهة أخرى.

في السياق ذاته؛ أشارت بعض المصادر الصحفيَّة في تقاريرها إلى أنّ الجيش قد قتلَ ما لا يقل عن عشرة مُحتجِّين، في مُقابل إحراقهم لمقر الحِزب الحاكم في مجموعة من المدن وبخاصَّة في «الرهد». وردَّت الحكومة على كلِّ هذا من خِلال اعتقالها لعددٍ من قادة المعارضة في أم درمان، كما قتلت خمسة أشخاص على الأقل في يومٍ واحد، حسب تصريحات مدير جهاز الأمن السوداني «صلاح قوش»، الذي ألقى باللوم على «متمردين تربطهم صلات بإسرائيل».

على الجِهة المقابلة؛ كشفَ رئيس «حزب الأمة القومي» المعارض «الصادق المهدي» في مؤتمر صحفي أنَّ عدد القتلى وصل إلى اثنين وعشرين قتيلًا، كما اعتبرَ «التحركات السلمية مشروعة قانونيًّا،

ومبررة بواقع تردي الأوضاع المعيشية»، كما أدان القمع المسلح الذي تنتهجهُ القوى الأمنية في مواجهة الشعبِ الثائر.[1]

تواصلت الاحتجاجات للشهر الثاني على التوالي في ظلِّ تعنت النظام في الاستماع لمطالب المُحتجِّين وعدم تلبية رغباتهم. تزامنًا معَ ذلك؛ برزَ اتحاد المهنيين الذي عملَ على تنظيم التظاهرات وتنسيقها والدعوة لها.

في المُقابل؛ تواصلَ تدخل الشرطة وباقي الأفرع الأمنيَّة وذلكَ بهدفِ منع المسيرات وقمعها خاصَّة تلكَ المتوجِّهة نحو البرلمان، والتي تُطالب بشكلٍ صريحٍ ومباشرٍ بتنحِّي «البشير» ونظامه عن الرئاسة.

شهدت بعضُ الأيَّام احتجاجاتٍ ضخمة تركَّزت في بعض المدن بما في ذلك الخرطوم وأم درمان، فيما ردَّت قواتُ الأمن بالغاز المُسيِّل للدموع والرصاص المطاطي والحيّ أحيانًا، وقد أظهرت بعض الفيديوهات التي تناقلها نشطاءُ على مُختلف مواقع التواصل الاجتماعي دهس سيارات تابعة للنظام السوداني للمحتجين، مما تسبَّب في سقوط قتلى وجرحى، كما لوحظَ انتشارٌ كثيفٌ لقوات الأمن بزيِّها غير الرسمي، والتي تتخفى وسط الثوار بهدفِ إلقاء القبض عليهم في الوقتِ المُناسب.

---

(1) – قناة الحرة.

اشتدَّت الاحتجاجات في الأسبوع الثالث من الشهر الثاني، فارتفعت معها وتيرة القمع والعنف الممنهج، مما تسبَّبت في مقتل طبيبٍ وطفلٍ برصاص قوات الأمن، كما فارقَ رجلٌ في الستين من عمره الحياة متأثرًا بإصابته بعيارٍ ناريٍّ في مدينة «بري».

ألقى المحتجُّون باللومِ على النظام واستغلوا تشييع الجنازات كنقطة بدايةٍ لاحتجاجاتٍ جديدةٍ ومنسَّقةٍ عبَّروا فيها عن مطلبهم الواضح وهو إسقاط النظام.

على الجِهة الأخرى؛ واصلَ البشير – الذي تلقَّى دعمًا ضمنيًا من قطر، وتركيا، ودول أخرى – تجاهله للمطالب الشعبيَّة وأدلى بتصريحاتٍ أكَّد فيها على أنَّ السودان محكومٌ بقرار المواطنين عبر صناديق الاقتراع، وأضاف: «انتخابات 2020م ليست ببعيدة، ونحن مع خيار الشعب السوداني ليختاروا رئيسهم ونوابهم بانتخابات حرة... نقول للشباب هذه بلدكم فحافظوا عليها لأنَّه لو «ولعت» فلن نبقى لاجئين بل سنموت هنا».

كما هو الحال في الشهرين الأول والثاني؛ نزلَ المتظاهرون من جديد للشوارع وواصلوا مطالبة النظام بالاستقالة، بل طالبَ آخرون صنَّاعَ القرار بالانسحاب من الحياة السياسيَّة بالكامل بسببِ «ردَّة فعلهم الهمجيَّة» في التعامل مع المطالب المشروعة للشعب السوداني.

في السياق ذاته؛ حذَّرت الولاياتُ المتحدة من أنَّ العنف المفرط الذي تستخدمه قوات الأمن السودانية لقمع الاحتجاجات يمكن أن يهدِّد المحادثات التي تهدف لشطب الخرطوم من قائمة واشنطن للدول الراعية للإرهاب، وقد ازدادت الأمور تعقيدًا عقبَ فرض النظام السوداني لحالة الطواري التي جرى اتباعها بإصدار أربعة مراسيم تفصيلية حظرت إحداها: التجمعات، والمواكب، والتجمهر، وتعطيل المرافق العامة، وتَقرَّر فرض عقوبات على خارقيها تصل إلى السجن عشر سنوات مع الغرامات الماليَّة، كما أصدر النائب العام للجمهورية «عمر أحمد» قرارًا بتأسيس نيابات طوارئ بالخرطوم وبكلِّ الولايات.

بالرغمِ من ذلك؛ طلبَ تجمع المهنيين من الشعب السوداني تحدِّي حالة الطوارئ ومواصلة التظاهر لتحقيق كافَّة المطالب، وقد تميَّز هذا الشهرُ بتنظيم تظاهرات واحتجاجات خارجَ حدود السودان حيثُ تجمَّع مئات السودانيين المهاجرين في دولٍ أوربية أمام مقر الاتحاد الأوروبي في «بروكسل» للمطالبة بالضغط على نظام «عمر البشير» لإرغام الأخير على التنحي، وذلكَ بعد يومٍ فقط من بيانٍ للاتحاد قال فيه إنَّه يراقب تداعيات الأحداث في البلد عن كثبٍ، كما ضمَّن في بيانه أنَّ «قرارت البشير الأخيرة تؤدِّي إلى مزيدٍ من تقليص الحريات الأساسية، وتقويض الجهد الحالي لحوارٍ سياسيٍّ جديدٍ»،

ومن جِهة أخرى واصلت قوات الأمن انتهاكها لحقِّ المحتجِّين في التظاهر بشكلٍ سلميٍّ من خلال قمعهم بشتَّى الطرق، بل أظهر فيديو تمَّ تداوله على نطاق واسع تعرُّضَ طلاب وطالبات «جامعة العلوم الطبية والتكنولوجية» بالخرطوم للاعتداء والضرب، مما دفعَ «منظمة العفو الدولية» للتنديد به، بعدما تأكَّدت من صحته.[1]

الاعتصام أمام القيادة العامة

تظاهر مئات الآلاف في السادس من نيسان/ أبريل تخليدًا لذكرى انتفاضة 6 أبريل التي أطاحت بحكم الرئيس السوداني الأسبق «جعفر نميري» متوجهين نحو مقر القيادة العامة للقوات المسلحة السودانية

(1) - قناة الحرة.

وقصر الضيافة مقر إقامة الرئيس «عمر البشير»، وعقدَ المحتجُّونَ اعتصامًا على مُستوى مقر القيادة فتدخلت قوات الأمن لتفريقهم بالقوَّة، ما تسبب في مقتل خمسة متظاهرين بالرصاص الحيّ.

واصلَ المتظاهرون اعتصامهم المفتوح أمام مقر القيادة العامة مطالبين بتنحِّي «البشير» وإسقاط النظام؛ وسطَ توترات حدثت بعدَ تدخل قوات الأمن مُجددًا لتفريق الاعتصام. وقد شهدَ هذا الشهر تحولًا ضمنيًا في موقف الجيش السوداني بعدما اشتبكَ هذا الأخير مع عناصر من الشرطة بالرصاص الحيِّ في سبيلِ حماية المُحتجِّين، مما نجمَ عنه مقتل خمسة عسكريين.

تطوَّرت الأمـور بشكلٍ مُتسارع، فبعدَ حوالي أسبوعٍ من الاعتصام قُرب مقرِّ القيادة العامة للجيش؛ عقدَ هذا الأخير في صبيحة يوم الخميس الموافق للحادي عشر من نيسان/ أبريل اجتماعًا لم يحضرهُ «البشير»، وسطَ أنباء تحدثت عن إغلاق مطار الخرطوم الدولي، وتطويق القصر الرئاسي بالآليات العسكريَّة، ثمَّ بعدَ حوالي سبع ساعات أصدرت القوات المسلحة بيانًا أعلنت فيه اعتقال الرئيس «عمر البشير»، وتشكيل مجلس عسكري بقيادة «أحمد عوض بن عوف» لقيادة البلاد لمدة عامين، كما أعلنت فرضَ حالة الطوارئ ثلاثة شهور في البلاد، وَعلَّقت العملَ بالدستور الحالي، إلى جانبِ حلِّ كلٍّ من مجلس الوزراء،

وحكومات الولايات، والمجالس التشريعية، وكذا حظر التجوال لمدة شهرٍ في عموم البلاد.

على الرغمِ من ذلك؛ استمرت الاحتجاجات طيلة اليوم التالي وطالبَ فيها المحتجُّون بتنحية المجلس العسكري الانتقالي ككلٍّ وسطَ إصرارهِم على تشكيل حكومة انتقاليّة مدنية.

وفي تمام الساعة 23:30 بتوقيت السودان (20:30 حسبَ توقيت جرينتش)؛ أعلن «ابن عوف» تنازله عن رئاسة المجلس الانتقالي، وعيَّنَ المفتشَ العام للجيش الفريق أول «عبد الفتاح عبد الرحمن البرهان» خلفًا له.

على الرغمِ من عزل «البشير»، واستقالة «ابن عوف»، ثمَّ صعود «البرهان»، إلَّا أنَّ الاحتجاجات لم تتوقف، وظلَّ عددٌ كبيرٌ من السودانيين في مقرِّ الاعتصام قربَ القيادة العامَّة للجيش، مُطالبينَ بتشكيلِ مجلسٍ انتقاليٍّ مدنيٍّ يقودُ البلاد في هذهِ الفترة كبديلٍ للمجلس العسكري، الذي كان قد شُكِّل إبَّان انقلاب الجيش على «عمر البشير».

بحلول الرابع والعشرين من نيسان/ أبريل تجمهرَ مئات الآلاف من المحتجِّين في شوارع العاصمة السودانية الخرطوم، ثمَّ ازدادت كثافةُ المتظاهرينَ بعد وصولِ قطارٍ مُحمَّلٍ بعددٍ كبيرٍ من السودانيين

للمشاركة في الاحتجاجات، ومواصلة الضغط على المجلس العسكري من أجلِ تسليم مقاليد السُلطة.

وفي تطوُّرٍ لافتٍ انضمَ عددٌ منَ القضاةِ إلى الاحتجاجات لأول مرةٍ حيثُ نظَّموا مسيرةً خارج المحكمة العليا، وطالبوا بمحاسبة السلطة العسكرية الحاكمة عن المشاكل التي تعاني منها البلاد.

بعدَ اشتداد الاحتجاجات؛ حاولَ المجلس العسكري – الذي يُسيِّرُ البلاد عمليًّا في الوقتِ الحالي – عقدَ اجتماعات معَ قادة المحتجين، واتفقَ الاثنان على تشكيل لجنةٍ مشتركةٍ مهمتها وضع خارطة طريق لمستقبل البلاد، لكن وبالرغمِ من ذلك، لم تلقَ هذهِ الدعوة قبولًا كبيرًا في أوساط المُحتجِّين، ونفس الأمر بالنسبة لتجمع المهنيين فيمَا دعا تحالف الحرية والتغيير – والذي يضمُّ تحتَ لوائه مُختلف التيارات المشاركة في الاحتجاجات – الشعبَ إلى مواصلة المُطالبة بحكومةٍ مدنيةٍ مؤكِّدًا في الوقتِ ذاته على استمرار الاعتصامات من أجل حماية الثورة.

في الأول من آيار/مايو اتهمَ تجمُّعُ المهنيين السودانيين المجلس العسكري بمحاولةِ فضِّ الاعتصام القائم في ساحة القوات المُسلَّحة، وذلك بعدَ تعثُّر جولةٌ ثالثةٌ منَ المفاوضات بين المجلس وتحالف قوى «الحرية والتغيير» لتشكيل مجلس سيادي يقودُ البلاد. هذا الأخيرُ – التحالف – أعلنَ في وقتٍ لاحق

من نفس اليوم عن «مليونية السلطة المدنية»، والتي تمَّت بالفعل في اليومِ التالي، حيثُ توافدَ الآلاف من السودانيين من مُختلف المدن والمناطق إلى وسطِ العاصمة الخرطوم مُطالبينَ بتشكيل مجلسٍ انتقاليٍّ تكونُ فيهِ الأغلبيَّة للمدنيين، وفي غضون ذلك، توعّدَ نشطاءُ الحراك ببقاء الاعتصام خلال شهرِ رمضان ما لم يُلبِّ المجلس العسكري كلَّ متطلباتهم .

تواصلَ اعتصام الشعب السوداني وسطَ العاصِمة الخرطوم على الرغمِ من ارتفاع درجة الحرارة في هذهِ الفترة من السنة وبالتزامنِ مع شهر رمضان؛ في الوقتِ ذاته واصلَت قوى الحريَّة والتغيير الدخول في نقاشات ومفاوضات معَ المجلس العسكري الانتقالي، من أجلِ الوصول لصيغةٍ مشتركةٍ حولَ تقاسم السلطة في البلد في ظلِّ رفض العسكر لمقترحات قوى الحريَّة بتسليمِ السلطة للمدنيين، كما طالب ويُطالب بهِ المحتجِّين منذ أن أسقطوا نظام «عمر البشير».

على الناحيّة الأخرى؛ تجاهلَ المجلسُ العسكري كلَّ المطالبات الشعبيَّة، ونفس الأمر فعله معَ المطالبات الدولية بعدما رفضَ الانصياع لطلباتٍ من مؤسسات ودول أخرى تنصحهُ فيها بالتخلِّي عن السلطة لصالحِ المدنيين.[1]

(1) – وكالة «سوا» الاخبارية مؤرشف ٢١ سبتمبر ٢٠١٩م.

المتاريس

ظهر مصطلح «المتاريس» في المسرح الثوري السوداني للمرة الأولى في ليلة التاسع من نوفمبر 1964م، وذلك بعد أن قام ضباط الجيش السوداني بالتخطيط - بعد أسبوعين من ثورة أكتوبر 1964م، التي أطاحت بالفريق «إبراهيم عبود»- لانقلاب عسكري لسرقة تلك الثورة الشعبية. واقترح عضو جبهة الهيئات الأستاذ الراحل «فاروق أبو عيسى» يومها بثّ بيانٍ من الإذاعة لجماهير الشعب السوداني للخروج إلى الشوارع وحماية الثورة من السرقة عبر الانقلاب، وأطلقت وسائل الإعلام السودانية وقتها على تلك الليلة «ليلة المتاريس»، بعدما خرجت أعداد مقدرة من السودانيين لمقاومة الانقلاب المحتمل حينها.

باتت المتاريس تشكل مؤخرًا محورَ كلِّ الحراك السياسي في السودان، والمتحكمة في مساراته صعودًا وهبوطًا، وأضحت الكلمة التي تعني الحواجز تتردد أكثر في الساحة السياسية، بعد أن شكَّلت سببًا أو ذريعة - على حدِّ قول البعض- لفرملة قطار التفاوض بين المجلس العسكري والحراك الشعبي، الذي كان يمضي قُدُمًا بسلاسةٍ قبل أن يقرِّرَ المجلس العسكري تعليق العملية برمتها. وابتكر الثوار فكرة وضع متاريس في الطرقات لمنع سيارات الأجهزة الأمنية من ملاحقتهم داخل الأحياء والطرق الرئيسة، ودائمًا ما يتم «تتريس»

الشارع بأحجارٍ كبيرةٍ، ومخلفاتٍ، وأنقاضِ المباني، وكلِّ ما يمكن أن يعيقَ حركة السيارات.

وقال «أيمن مبارك» الناشط السياسي في رابطة طلاب شمال كردفان للاتحاد: «الثوار يقيمون المتاريس في الشوارع لحماية أنفسهم من سيارات الأجهزة الأمنية، وساهمت بشكلٍ كبيرٍ في إنجاح الحراك الثوري، ومنع الأجهزة الأمنية من قمعهم».

ودائمًا ما تقع الاشتباكات بين قوات الجيش والمحتجِّين بسبب فضِّ الحواجز وفتح الطرق، ووقعت أحداث الاثنين في شارع النيل عندما أرادت قوةٌ من الدعم السريع فتح شارع النيل، وبعد مشادات وقع إطلاق نار عنيف، وتجدَّد إطلاق الرصاص على المعتصمين

أمام مقر وزارة الدفاع في الخرطوم الثلاثاء للمرة الثانية في أقل من 24 ساعة، وفي المرة الأولى قُتل خمسة وجُرح أكثر من مائتي شباب المتاريس (القائمين على حراسة الحواجز المقامة بمداخل ساحة الاعتصام)، وفي الهجوم الأخير، أصيب ثمانية من شباب المتاريس بإصابات خطيرة.

المحاولات الفاشلة لفضّ الاعتصام

نفذت قوات أمنية سودانية، في الساعات الأولى من صباح اليوم الاثنين 2019/ 4/ 8 محاولةً لفضِّ اعتصام عشرات الآلاف أمام مقر قيادة الجيش في الخرطوم، والذي دخل يومه الثالث على التوالي للمطالبة بتنحِّي نظام الرئيس «عمر البشير».

وقال معتصمون في تصريحات لـ«العربي الجديد» إنَّ وحداتٍ أمنية أطلقت قنابلَ صوتيةً من بعيد على المعتصمين أعقبتها بإطلاق كمياتٍ كثيفةٍ من الغاز المسيل للدموع، ما أثار في البدء ارتباكًا في صفوف المعتصمين، لكن سرعان ما تماسكوا واستعادوا تنظيم أنفسهم ليشرعوا من جديد في ترديد الهتافات المطالبة بتنحي «البشير» ونظامه.

وتعرَّض الاعتصام لمحاولةٍ ثانيةٍ من قبل القوات الأمنية لفضِّه، وسط أنباء عن وقوع إصابات بالرصاص الحي وسط المعتصمين، وبحسب شهود عيانٍ أنَّ ضابطًا برتبةٍ رفيعةٍ في الجيش السوداني،

خرج على المعتصمين فجر اليوم وطالبهم بإخلاء محيط القيادة العامة، قبل أن تتم مداهمتهم باستخدام العصي وخراطيم المياه، ما دفع نسبةً كبيرةً من المعتصمين إلى الانسحاب إلى منطقة نفق «بري» شمال مقر القيادة العامة. إلى ذلك، أفادت تقارير أولية بتسجيل إصابة خطرة بالرصاص الحي في صفوف المعتصمين، كما طلب أطباء على مواقع التواصل من زملائهم اللحاق بهم لإنقاذ الجرحى والمصابين.

وشهد يوم الأحد تزايدًا كبيرًا في أعداد المعتصمين، وسط جدلٍ بشأن عددهم حيث تراوحت التقديرات بين مائتي ألفٍ كحد أدنى وبين مليون. وشهدت غالبية أحياء الخرطوم يوم الأحد تظاهرات ليلية أغلق فيها المحتجُّون عددًا من الشوارع الرئيسة وأحرقوا إطارات السيارات القديمة، فيما أكَّد عددٌ من شهود العيان أن قوات الشرطة والأمن لم تتدخل لتفريقهم.

وشهد محيط قيادة الجيش السوداني حضورًا لافتًا لمشاهير الفن، والرياضة، والمسرح، والدراما، حيث بث ناشطون في مواقع التواصل الاجتماعي مقطع فيديو لاثنين من أشهر الفنانين الشباب وهما «عصام البنا» و«منتصر هلالية»، وهما يرددان أغانيَ وطنية أمام الحشود، وتمكن المعتصمون لأول مرة من إدخال مكبرات الصوت إلى مكان الاعتصام، حيث يواصل أفرادٌ من الأجهزة الأمنية

محاولتهم الفاشلة في ساعة متأخرة من يوم الثلاثاء الموافق التاسع من أبريل 2019م لفضِّ الاعتصام أمام القيادة العامة.

وقال شهود عيان لوكالة «رويتر» إن أفـرادًا من جهاز الأمن والمخابرات الوطني في السودان أطلقوا أعيرةً في الهواء، في محاولةٍ جديدةٍ يوم الثلاثاء لتفريق المحتجِّين المعتصمين أمام مقر القيادة العامة، تسبب بوقوع سبعة قتلى - وفق آخر إحصائية أعلنتها لجنة أطباء السودان المعارضة-وأضافت اللجنة أن من بين القتلى السبعة، جنديان من العناصر التي حاولت حماية المعتصمين من نيران قوات الأمن التي حاولت للمرة الرابعة فضَّ الاعتصام بالقوة، وباستخدام الرصاص الحي والغاز المسيل للدموع، وأكد ناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي صحة محاولة فضِّ الاعتصام، لكنهم في الوقت ذاته شدَّدوا على فشلها واستمرارهم في احتجاجاتهم السلمية، وحذَّروا من الشائعات التي تريد ضرب الاعتصام عبر تخويف المحتجين وترهيبهم.

ونشر ناشطون صورًا ومقاطع فيديو تؤكد على مواصلة التمركز أمام مقر القيادة العامة حتى تحقيق مطالبهم برحيل النظام، وتسخر من تصريحات تليفزيونية لمسئولين موالين للنظام، من بينهم المتحدث باسم الجيش، خلال هجوم سابق على الاعتصام، أفادوا فيها بأنَّه جرى فض الاعتصام بشكلٍ كاملٍ.

في يوم 2019/ 4/ 14 أيضًا قامت قوات الأمن بمحاولة فضِّ الاعتصام، واستمر الاعتصام أمام القيادة العامة للقوات المسلحة السودانية، بعد محاولة فاشلة من فضِّ الاعتصام يوم 2019/ 5/ 6م، ورفض الثوار ترك مكان الاعتصام حتى تتحقق مطالبهم بتسليم السلطة للمدنيين، حيث قدم تجمع المهنيين السودانيين وقوى «إعلان الحرية والتغيير» إعتذارًا للشعب السوداني فى مؤتمر صحفى لتجمع المهنيين السودانيين.

من إبداعات أشعار الثورة السودانية:

محمد يحيى المشهور بـ«دسيس مان»، من أشهر الشخصيات التي شكلت حضورًا في يوميات الاعتصام، أمام مقر القيادة العامة عبر الهتافات والأغنيات التي يؤلِّفها ويرددها في ساحة الاعتصام.

دسيس مان... من هو؟

محمد يحيى محمد بشير، حيث جاء سر اسم «دسيس مان» من قوله دائمًا: «اشبكوها آمين دسيس»، ومن هنا جاء الاسم.

ومن أشهر هتافاته:

بس انت حاول بيت

فرشه ومعجون نديك

شاي صبح نزقيك

زلابية نجازفها ليك

تلفونك نشحنها ليك

واي فاي نوصلها ليك

رصيد نحولها ليك

كنداكة نعرسها ليك

لو أبت نحنكها ليك

وداد نطلقها ليك

الصفة ندردمها ليك

سجارة نولعها ليك

بس انت... حاول بيت.

وأيضًا من قصائده:

كنداكة جات بوليس جرا

انحنا ناس بنحب الجرجرة

شفاته جوا بوليس جرا

انحنا ناس بنحب الجرجرة

نمشي مشي مششا مششا

نزحف زحف زحفًا زحفًا

عطل عطل أم العطلا

الصبة هنا أم الصبة

الباب الثاني

منطقة كولومبيا

«كولومبيا» منطقة عشوائية تقع بالقرب من النيل الأزرق، على بعد أمتار من ميدان الاعتصام من الناحية الشمالية، أسفل كوبري النيل الازرق، الذي يربط العاصمة بالخرطوم بحري مباشرة، وتُباع فيها الخمور البلدية والمخدرات، وقد أصبحت جاذبة لبعض الشباب.

تعتبر «كولومبيا» منفصلة عن ميدان الاعتصام، إذ يفصلها عنه شارع النيل، وهي خارج سيطرة قوى «الحرية والتغيير» والمجلس العسكري الانتقالي، إذ يؤكدان عدم مسئوليتهما عما يحدث في المنطقة، لذا فإنَّ منطقة «كولومبيا» بأكملها خارج نطاق القانون، وعـادةً ما يسمع أصوات إطلاق نار فيها خلال ساعات الليل، والمنطقة استفادت من موقعها المميز بشارع النيل، أحد أهم شوارع العاصمة الذي يربط بين أم درمان والخرطوم بحري، لتصبح مكانًا جاذبًا للباحثين عن الخمور والمخدرات في العاصمة المثلثة.

منطقة «كولومبيا» لا تربطها أيَّةُ علاقةٍ زمانية أو مكانية باعتصام القيادة، فهي موجودة قبل الاعتصام بفترة طويلة، حيث كانت

«كولومبيا» تتخذ من منطقة جنوب المستشفى العسكري في أم درمان مقرًا لها، قبل أن تجبرها القوات الأمنية على مغادرة المنطقة. وقد انتقلت مستعمرة «كولومبيا» من أم درمان (غربي الخرطوم) إلى أكثر من منطقة قبل أن تتخذ من شارع النيل مقرًّا لها، وهي منطقة معروفة لدى الأجهزة الأمنية، منذ فترة ليست بالقصيرة، وليس صحيحًا أنَّها ظهرت مع بداية اعتصام القيادة.

فرصة لتبرير فضّ الاعتصام:

وفي محاولة بدت للبعض تبريرية، قال المتحدث باسم المجلس العسكري الانتقالي في السودان الفريق «شمس الدين كباشي» إنَّ ما حدث ليس فضًّا للاعتصام أمام مقر قيادة الجيش بالخرطوم وإنَّما هو عمل قامت به القوات الأمنية المشتركة لولاية الخرطوم استهدف منطقة «كولومبيا» المتاخمة لمنطقة الاعتصام.

وأوضح «الكباشي» إن هذه المنطقة عُرفت بأنَّها بؤرة للكثير من المظاهر السالبة التي تهدِّد أمن وسلامة المواطنين في الخرطوم، والجميع كان يرى أنَّه لابد من فضِّ التجمع الذي كان موجودًا في هذه المنطقة وتنظيفها. وقد كان محقًّا في ذلك، لولا أن قوات الأمن لم تكتفِ بمنطقة «كولومبيا»، فطالت اليدُ الثوار واعتصامهم.

وأشار «كباشي» إلى أن القوات بعد أن بدأت التنفيذ ونتيجة لضغطها على المتفلتين في «كولومبيا» دخل عددٌ كبيرٌ منهم منطقة

الاعتصام، مما خلق بؤرًا داخل منطقة الاعتصام، وبالتالي خروج عددٍ كبيرٍ من الثوار، حيث حدثت احتكاكات محدودة مع القوات التي كانت في المقدمة والمتفلتين الذين دخلوا منطقة الاعتصام على حدٍّ زعمه.

ليلة فضّ الاعتصام:

لم يراعوا حرمة الشهر الكريم، أبت أنفس مصاصي الدماء إلا أن يفضُّوا الاعتصام أمام القيادة العامة بارتكاب مجزرة راح ضحيتها ما يقارب ألف شهيد، ومئات الجرحى، والمفقودين، ذنبهم الوحيد أنَّهم شاركوا في الاعتصام وهتفوا «مدنياوو»، حيث ارتكبت جريمة إنسانية في تاريخ السودان الحديث.

في الساعات الأولى من صباح يوم التاسع والعشرين من رمضان حشد المجلس العسكري الانقلابي: فلوله، وميلشياته،

وأجهزتة الأمنية والشرطية كافَّةً من أجل فضِّ الاعتصام، هذا الحشد السلمي الذي ثار على النظام البائد في السودان، وخرج شاهرًا هتافه (حرية... سلام... وعدالة)، من أجل ذلك الشعار العظيم والمبادئ خرج الشعب السوداني من جميع بقاع السودان، واحتشدوا في الساحات وأمام القيادة العامة للجيش في كلِّ مدينةٍ من مدن السودان يطالبون بالحرية، والعدالة، والسلام، والديمقراطية، بعد أن استبد النظام المخلوع ثلاثين عامًا جاثمًا على صدور الشعب، شرَّد مئات السودانيين إلى دول المهجر باحثين عن كرامة، وحرية، وعيش كريم، وقتل الآلاف من الشعب بالحروب، والاستبداد، والعنصرية، فضاقت المعيشة وازداد الوضع سوءًا والحياة ضنكًا وقهرًا.

ولطالما أنَّ هؤلاء القتلة لم يجدوا من يوقفهم عند حدِّهم، فهم ماضون في طريقهم بارتكاب المجازر ضد الشعب السوداني على مرأى ومسمع العالم المتواطئ معهم، يعتقد هؤلاء أن القتل بإمكانه أن يكسر إرادة الشعب الذي يتطلع إلى الحرية والاستقلال.

ويقول الفريق الركن «مرتضى» والي الخرطوم المستقيل عن فضِّ الاعتصام أمام القيادة العامة: «كنت في السودان ورأيت ما لا عينٌ رأت، ما لا أذنٌ يمكن أن تسمع، وما لا يمكن أن يخطر

على قلب بشر. فض الاعتصام لم يكن مذبحة..! الذي جرى في التاسع والعشرين من رمضان في ميدان الاعتصام أمام بوابة القوات المسلحة لم يكن مذبحة ولا مجزرة... فالمذابح والمجازر (أخفُّ) من ذلك بكثير!»

وفي وصف ما جرى بالمذبحة استهانة بما حدث فيها من أهوال وفظائع... والذي قام بهذه الفعلة هم أناس جلسوا وفكروا، وخططوا، وقرروا، وانطلقوا، ولم يتنصَّلوا عما فعلوه... بل مهَّدوا له بكلام صريح عن (المهددات ألف القومية) وحكاية كابول (التي تحت الجسر)! ولا عبرة بـ(الاختلاف الطفيف) حول مَنْ كان في مقدمة الهجوم، أو من حضر (بدون دعوة)... والمسئول عنها جهة تقول أنَّها جهة حاكمة (سيادية) تدير شأن السودان... وقد أعلنت للملأ أنَّها مسئولة عن أمن الناس وظلت تكرِّر التعهدات بأنَّها لن تفضَّ الاعتصام... لن تفضَّ الاعتصام... لن تفضَّ الاعتصام!

ولا يمكن أن يكون المجلس العسكري غافلًا عن حركة مئات السيارات المسلحة التي أدارت محركاتها بأقصى ما في وسع دوَّاسة البنزين... وعليها المئات من مغاوير المليشيات التي يقول قادة المجلس العسكري إنَّهم يتشرفون بانتمائهم لها، وبانتمائها لهم... لا شك شاهدوها تنطلق (نحو العدو) في فجر ذلك الاثنين الوتر الأخير من ليالي رمضان!

لقد كان ما حدث أكبر من المذبحة وأبلغ من المجزرة... وتم بحقِّ أناس نيام في رحاب ميدان من ميادين دولتهم وتحت بصر قواتهم المسلحة و(جيشهم الأمين)! وهي ليست مجرد مذبحةٍ؛ لأنَّ القتل فيها (تنوَّع بشكلٍ لافتٍ) بين الرصاص على الوجه والصدر، وبين الضرب بالسواطير، والسكاكين، وأعقاب البنادق حتى الموت، وبشدخ الرءوس وتحطيم الجماجم، وبين الإلقاء في البحر بعد ربط بلوكات الصخر والأسمنت على أرجل وأجساد الصبية... لا فرق أن يكونوا أحياءً، أو أمواتًا، أو في حالة احتضار... وكان من أنواع القتل حرق الناس مع الخيام...

وأعجب لدولةٍ تفضُّ ما يمكن أن تسميه ما شئت مظاهرةً، أو اعتصامًا، أو احتجاجًا عن طريق حرق الخيام بما تحتها من بشرٍ، وبغير تنبيه النائمين في أمان ربِّهم (حتى يستعدوا للموت)!

هل تعلم الدولة؟ وهل يعلم موفدوها من زبانية القتل وشق الأجسام بالرصاص والمُدى والسواطير والعكاكيز عدد من قتلوهم؟ هل ألقوا بعضهم في النيل أحياءً؟ هل أيقظوا النائمين أو الساهرين وطلبوا منهم أولًا الانفضاض؟ هل خاطبوهم قبل القتل؟ هل أمهلوهم ليستيقظوا من النوم لتلاوة الشهادة - على أقل تقدير- قبل الموت؟ هل كان بينهم أطفال، وصبايا، ومقعدين؟ هذا لا يهم!

المذابح والمجازر ليست بهذه الصورة.. والذاكرة السودانية لا تغفل عن الذين قتلتهم الإنقاذ في دارفور بالقصف، والرصاص، والتجويع، والتهجير، ولا الذين قتلتهم في سبتمبر الدامي، وفي جبال النوبة، وجنوب كردفان، والنيل الأزرق، ولا الذين قتلتهم في أمري، وكجبار، وبورتسودان، وفي رمضان الذي كان، ولا غيرهم... ولا مَنْ قتلتهم بالتعذيب في السجون، وبيوت الغيلان، والسعالي، والأشباح، ولا من ذبحتهم بالمهانة والطرد من الخدمة... إلخ، ولكننا نريد أن نشير إلى مبلغ الخسة والمجاهرة التي لم تأبه لكلِّ هذا التاريخ الدموي حتى وصلت إلى هذا الدرك في ميدان الاعتصام.. ميدان (النصر المؤزر) للمجلس العسكري... الذي استعاد به كرامته المهدرة التي تتوق إلى تحقيق (نصرٍ ما) بأي كيفية!

هي واقعة لم يخجل منها مَنْ قاموا بها... بل هلل لها مؤيدو المجلس العسكري من (منبر السلام العادل)، وجماعة (نصرة الشريعة)، و(هيئة علماء السودان)، و(أحزاب الوفاق)، والمؤتمر الوطني، ورجالات الإنقاذ ونسائه، وكتائب الظلِّ والدفاع الشعبي... والإعلاميون ومذيعو البرامج في القنوات التلفزيونية وفي الصحف الذين طفح السرور على وجوههم... وضيوف التليفزيون القومي ومعهم آخرون فيهم محامون طالبوا بتعويض المواطنين الذي

(تأخروا عن مشاويرهم) بسبب الاحتجاجات وفق (منظومة حقوق الإنسان) ولوائح مفوضية حقوق الإنسان السودانية!

هذه ليست مجرد مذبحة إنَّها أكبر، وأعمق، وأعرض من ذلك بكثير... فالمذابح تترك خلفها الجثث؟! ولكن أين بقية أجساد شباب الميدان؟! مَنْ ينبئنا بما يخفي البحر والبرُّ منها؟!

ما حدث في ليلة فضِّ الاعتصام في سياقنا السوداني بحقِّ مسالمين يجلسون أمام بوابة (جيشهم الوطني) وتحت بصر الناس وأيديهم فارغة حتى من عصا مقارعة كلاب الطريق... هو في سياقه وكيفيته وفي الغدر الذي صحبه... أفظع وأكبر مما حدث في مذابح الأرمن، وهجمات المغول والتتار، ومذبحة دير ياسين، ومذبحة القلعة، ومذبحة بحر البقر، ومذبحة جسر الشغور في سوريا، ومذبحة الجوازي في بنغازي، والأحد الدامي في أيرلندا، ومذبحة أكتيال في المكسيك، ومذبحة صابرا وشاتيلا، ومذبحة الدامور في الحرب اللبنانية... ومذبحة دنشواي التي دخلت التاريخ والقتلى فيها أربعة أشخاص!

لقد كنت في السودان ورأيت ما لا عينٌ رأت... ما لا أذنٌ يمكن أن تسمع... وما لا يمكن أن يخطر على قلب بشر!

حسبي الله ونعم الوكيل

مرتضي وراق

فجعونا عساكر الرماد «بلغة الإشارة»

دجينا زي ناس المسيد

هتفنا لي دم الشهيد

واجهنا دوشكا واربيجي

شان نبني سودانا الجديد

وهمسنا في طرف الخلق

اريتو كان حميد شديد

كان غز حرفو على الرصيف

كان ترع الساحات قصيف

كان هز بي سيف النصر

كان مد للكنداكه ايد

هسع كتبنالك جواب

شالوهو هزاع والوليد

.. ..

فجعونا عساكر الرماد

اتهمونا بالبنقو الحشيش

مديتلو تمره وزهرتين

مدّ لي مية طلقه ليش؟

هجمونا والبنوت نيام

درشونا بالدوشكات دريش

جيناهم قالد وطن

غدرونا في نص الهويش

في حرمة الشهر العظيم

حتونا زي كفار قريش

مديتلو تمره وزهرتين

اداني مية طلقة ليش ؟

. . . . . .

يا أمي لازم تعفي لي

شان زغت خليتكم نيام

كان بالي في الترس الهناك

صايمين وبايتين في الخيام

جات طلقه في نص كبدتي

ورمتني لا حس لا كلام

لا تبكي لا تحدي لي يوم

واقريلي للترس السلام

وتكتبو فوق لتربتي

مدنياااااا...

حريه... سلام... عدالة

القوات التي فضَّت الاعتصام:

معظمهم كان يحمل سياطًا تقليدية، وهراوات، وعصي، وجميع الأشياء التي تستخدم عادة لضرب الآخرين، وقضبانًا معدنية، وكانوا يضربون أيَّ شخصٍ يقع بين أيديهم.

(مراد، متظاهر في مركز الاعتصام في 3 يونيو)

تقدم روايات شهود العيان صورةً وافيةً عن الفترة التي سبقت الهجوم العنيف على المتظاهرين المؤيدين للديمقراطية في 3 يونيو، وكذلك عن حجم وتركيبة قوات الأمن المتورطة فيها. وأفاد المشاركون في المقابلات أن التواصل كان إيجابيًّا بين المتظاهرين وجنود قوات الدعم السريع خلال الأشهر الأولى من الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية في الخرطوم.

وروت الدكتورة «أمينة»، وهي معالجة صحية وأستاذة وشاهدة على أحداث العنف في الثالث من يونيو، وسبق أن أمضت وقتًا

طويلاً في مركز الاعتصام منذ بدايته في 6 أبريل، وتواجدت في معظم الأمسيات واعتادت العودة إلى المنزل في الثالثة صباحًا في أغلب الأيام، كيف اعتاد جنود قوات الدعم السريع حتى على تناول الطعام مع المحتجِّين، وأذكر في إحدى المرات أنهم استغرقوا في النوم وتولى المتظاهرون واجب الحراسة نيابة عنهم... وكانوا يصلُّون معهم وكان كلُّ شيء على ما يرام.

وأفاد الشهود عن حدوث تحولٍ في تركيبة القوات قبل أسابيع قليلة من وقوع المذبحة. ويعتقد هؤلاء أن ذلك حدث ضمن خطة مبينة لإبعاد الجنود الذين تقاربوا مع المعتصمين وحرمان هؤلاء من الحماية التي وفرها هؤلاء الجنود في السابق. وأشارت المقابلات إلى أنَّه خلال الأسابيع التي سبقت الثالث من يونيو حلَّ مكانهم جنودٌ جدد من قوات الدعم السريع المتمركزة في دارفور، وقد عرف المتظاهرون ذلك بسبب لهجتهم وملامحهم المميزة لقبيلة الرزيقات، وجهلهم بمعالم مركز مدينة الخرطوم .

وقال شهود إن هذا التغيير في تركيبة قوات الأمن داخل منطقة الاعتصام وفي محيطها ظهر جليًّا في اللباس الرسمي الذي ترتديه تلك القوات. ففي السابق، كان جنود قوات الدعم السريع يحرسون محيط الاعتصام ويرتدون اللباس النظامي، وأبقت المتاريس التي

يشرف عليها متطوعو قوات الأمن بعيدة عن المنطقة التي يشغلها المتظاهرون.

وأفاد الشهود أنَّهم رأوا في الثالث من يونيو جنودًا يرتدون ملابس عسكرية متنوعة، بما في ذلك لباس قوات الدعم السريع، وشرطة مكافحة الشغب، والشرطة العسكرية، والقوات الخاصة. كما أُفيد عن وجود قوات أخرى شبيهة بقوات هيئة العمليات التابعة لجهاز المخابرات والأمن الوطني، وضباطًا في الجهاز يرتدون ملابس مدنية، إضافةً إلى عناصر من القوات الخاصة ترتدي اللباس الأسود، كما تحدث الشهود عن انتشار قوات غير نظامية في المنطقة.

وقال «أحمد»، وهو أحد الناجين من مذبحة الثالث من يونيو: إنَّه شاهد عناصر من قوات الأمن لا يرتدون اللباس الرسمي المعتاد، وبعضهم ارتدى نصفه فقط، والبعض الآخر كان ينتعل الصنادل.

وذكر «مراد»، وهو متظاهر كان في مركز الاعتصام في 3 يونيو، أن معظمهم كان يحمل سياطًا تقليدية، وهراوات، وعصي، وجميع الأشياء، التي تستخدم عادةً لضرب الآخرين وقضبانًا معدنية وكانوا يضربون أيَّ شخصٍ يقع بين أيديهم.

وأكد «عثمان»، وهو متظاهر نشط، أن القوات التي نُشرت في منطقة الاعتصام في الثالث من يونيو تضمنت فتيانًا بدا أن أعمارهم تتراوح بين 12و15عامًا، يرتدون لباسًا جديدًا وواسعًا لشرطة

مكافحة الشغب، ظهروا كأطفالٍ يرتدون ملابس آبائهم، ومسلحين بأنابيب معدنية.

قال كثير من المشاركين في المقابلات: إنَّهم سمعوا شائعات كثيرة عن محاولة وشيكة لفضِّ الاعتصام، قبل أيام من الهجوم العنيف في الثالث من يونيو.

وأشار عديدون منهم إلى علمهم بتحركاتٍ غير اعتيادية للقوات في الخرطوم، ولاسيما في محيط منطقة الاعتصام منذ التاسع والعشرين من مايو، لكنَّهم لم يتوقعوا تلك الوحشية التي مارستها ضدهم قوات الأمن في الثالث من يونيو، فقبل عدة أيامٍ، أفادت تقارير بأن حافلات أفرغت أعدادًا كبيرة من المجرمين المفرج عنهم حديثًا من السجون، ومتدربين من شرطة مكافحة الشغب، وعناصر من قوات الدعم السريع في مناطق شمال الخرطوم بالقرب من جسر النيل الأزرق.

وأفاد العديد من المشاركين في المقابلات بأنَّهم شاهدوا أعدادًا كبيرة من مركبات «تاتشر» تصل إلى المناطق المتاخمة لموقع الاعتصام.

كان «عثمان» طالبًا طُرد من الجامعة بسبب نشاطه وانضم إلى شباب المتاريس، وهي مجموعات شبابية تحرس متاريس مداخل موقع الاعتصام على مدار الساعة تشكلت بعد أحداث

6 أبريل. وقد روى عثمان أنَّه بعد عبوره جسر النيل الأزرق لشراء ملابس العيد من الخرطوم بحري في الثاني من يونيو شاهد أربعَ مركبات «تاتشر» محمَّلة بالسياط وعلي ظهرها عشرة أشخاص، وفوجئت قليلًا عندما رأيتهم يتجهون نحو وحدة اتصالات شمال الخرطوم التابعة للجيش، وكانوا يرتدون ملابس مدنية، لكنَّهم بدوا وكأنَّهم قادمون من معسكر تدريب، وقد انتابني القلق.

وأفاد الشهود بأنَّهم سمعوا، في الساعات التي سبقت الهجوم، تقارير على وسائل التواصل الاجتماعي، وتلقوا مكالمات هاتفية تحذِّرهم من احتمال تعرضهم للهجوم، الأمر الذي حصل قرابة الساعة الخامسة من صباح يوم الثالث من يونيو.

هجوم منهجي مخطط:

مع أن إجراء مزيد من التحقيقات له ما يبرره، فإن مجريات أحداث الثالث من يونيو واضحة تمامًا. فقد قال الشهود بأنَّهم رأوا أعدادًا كبيرة من المسلحين باللباس العسكري، وصلت في بعض المناطق إلى عشرة أضعاف عدد المتظاهرين.

ووصفت «رانيا»، وهي مدرسة ومتظاهرة مواظبة، تحرك قوات مكافحة الشغب عبر جسر النيل الأزرق، قائلة: كانوا كثيرين مثل

النمل. وعندما تنظر إلى الجسر، لا ترى سوى ستارة زرقاء زاحفة... أعدادًا غفيرة منهم تعبر الجسر باتجاه المتاريس.

وصف المشاركون في المقابلات المهاجمين الذين كانوا يرتدون لباسَ قوات الدعم السريع، وهو لباسهم المموَّه المعتاد باللون البيج والقبعة الحمراء للضباط، والبيج أو الأحمر للرتب الأدنى، مع أحذية عسكرية بلون بيج. وذكر آخرون أنهم رأوا جنودًا بلباس جهاز الأمن والمخابرات الوطني المشابه للباس قوات الدعم السريع ولكن يختلف عنه.

وذكر بعض الشهود أنَّهم رأوا قوات ترتدي لباس شرطة مكافحة الشغب، إمَّا باللون الأزرق الداكن المموه وإمَّا بالأزرق السادة، مع أحذية سوداء أو بيج. وبدا بعضها، على الأقل، جديدًا ولا يناسب مقاس الجنود.

وأفاد الدكتور «عباس»، وهو طبيب كان في موقع الاعتصام واحتجز في الثالث من يونيو، أن من احتجزه تحت جسر النيل الأزرق قال له إنَّ كثيرًا منهم تابعون لقوات الدعم السريع، لكنَّهم بلباس قوات أخرى بسبب أعدادنا الكبيرة، وعدم وجود ما يكفي من لباسنا الرسمي، ولذلك نرتدي لباس قوات أخرى.

متظاهرون يمرُّون بجانب إطارات مشتعلة في الخرطوم في الثالث من يونيو 2019م.

وأفاد الشهود بأنَّ عناصر قوات الدعم السريع يمكن تمييزهم من ملامحهم ولهجتهم التي تميز القبائل العربية في دارفور، وتحديدًا قبيلة الرزيقات.

ويتذكر «مراد»، وهو أحد المعتصمين: «كان أحد الذين ضربونا مستاءً جدًا منَّا؛ لأنَّه أُعيد من المطار إلى الاعتصام مباشرة، بدلاً من نقله إلى اليمن».

بدأت المذبحة

فوضى شاملة وحرائق:

عندما بدأت قوات الأمن هجومها على المعتصمين قرابة الساعة الخامسة من صباح الثالث من يونيو، قال شهود وناجون: إنَّ عناصر القوات المسلحة المتواجدين في الموقع، والذين دافعوا عن المدنيين أثناء الهجمات السابقة لقوات الدعم السريع والقوات الأخرى، مُنعوا من حماية المتظاهرين. وأضاف الشهود أن هؤلاء العناصر أُمروا بعدم التدخل عند وقوع هجوم على المتظاهرين، وأنَّ قوات الجيش والقوات البحرية والجوية جُرِّدت من أسلحتها، وهو ادعاءٌ تكرَّر في تقارير وسائل الإعلام بعد الثالث من يونيو.

ويصف «مراد» ما حدث عندما حاول مع متظاهرين آخرين الوصول إلى مقر القيادة العامة للجيش للاحتماء من الهجوم، كما اعتادوا في السابق: «ناشدناهم مد يد العون والسماح لنا بالدخول، لكنهم قالوا: نحن آسفون، لا نستطيع فعل شيءٍ حاليًا».

كما قال الشهود بأنَّ ضباط جيش برتبٍ عليا أمروا الرتب الدنيا بتسليم المتظاهرين إلى قوات الدعم السريع.

وقال «نسيم»، وهو ناشط طلابي تواجد في الاعتصام يوم الثالث من يونيو: «إنَّ جنود الجيش أخرجوه مع متظاهرين آخرين بعيدًا عن المنطقة التي كانت قوات الدعم السريع وشرطة مكافحة الشغب تحرق فيها الخيام وتكدس الجثث، وأوضح نسيم أن ضابطًا برتبة عليا تلقى أوامر عبر جهاز اللاسلكي تفرض على ضباط الجيش عدم حمايتهم».

وأضاف: «أُمر الضباط بالابتعاد عنا، وبدا الحزن واضحًا على وجوههم، لكنهم لم يحركوا ساكنًا، وتنحُّوا جانبًا، مما سمح لقوات الدعم السريع بضربه وضرب الآخرين».

ووصف «كريم»، وهو شاهدٌ آخر، المشهد في مركز الاعتصام بقوله: «أُحرقت جميع الخيام، وسيطرت القوات على الموقع. كانت فوضى شاملة وحرائق. لقد طوقونا وانهالوا علينا ضربًا».

قصة آدم: ضرب وأعمي!

كان «آدم» مهنيًا يبلغ من العمر 36 عامًا وناشطًا عاديًا في المظاهرات قبل 6 أبريل، وعندما بدأ الاعتصام في السادس من أبريل، أصبح أكثر نشاطًا، وأقام في الخيمة الكبيرة التي نُصبت لأبناء حيِّه. وخلال الفترة قبل الثالث من يونيو، تعرَّض للغازات المسيلة للدموع وغيرها من أسلحة السيطرة على الحشود، كما تعرَّض لإطلاق الرصاص الحي.

كان «آدم» في موقع الاعتصام صباح الثالث من يونيو، وسمع تقارير على وسائل التواصل الاجتماعي قرابة الساعة الثانية صباحًا تفيد بأن قوات الأمن تستعد لفضِّ الاعتصام، وبحلول الساعة 5:15 صباحًا، شاهد قرابة مائتي شاحنة «بيك آب» بيضاء، المعروفة باسم «تاتشر» تدخل من ناحية جسر «المك نمر»، وتحمل قوات أمنٍ ترتدي لباس قوات الدعم السريع.

كما أفاد «آدم» بأنَّه رأى العدد نفسه تقريبًا من شاحنات «تويوتا بيك أب» تدخل المنطقة في إثر الدفعة الأولى، وهي تقلُّ قواتِ أمنٍ باللباس الأزرق لشرطة مكافحة الشغب، ثم قال: «توجهت إلى شارع النيل، وسرت على خط السكة الحديدية السريع باتجاه جسر النيل الأزرق. وهناك رأيت كتلةً هائلةً من قوات مكافحة الشغب تدخل منطقة الاعتصام. لقد صدمني هذا المشهد... كانوا يرتدون لباسهم الأزرق المموَّه ويصطفون على السكة الحديد».

لاحظ «آدم» أن القائد يحمل بندقية، بينما تسلح الباقون بالعصي.

سمع «آدم» ورأى طلقات الرصاص. وبينما كان المعتصمون يفرُّون، بدأت مجموعة صغيرة، بينهم «آدم» بإلقاء الحجارة على القوات والاحتماء بجدران مركز التطوير المهني والتدريب المستمر. أطلق القائد النار على هذه المجموعة فبدأت بالفرار، وفي أثناء فرار «آدم» باتجاه المنصة الرئيسة قرب القيادة العامة

للجيش، سقط في حفرة مغمورة بمياه الأمطار، وعندما نهض وهو مبلل بالمياه، عاجله أحد المهاجمين الذين يرتدون لباس شرطة مكافحة الشغب بضربة عصا على ظهره. حاول الهرب، لكنَّه تعثَّر بالرصيف أثناء التفاته إلى الخلف وهو يركض، وسقط مرة أخرى، وهنا طوَّقته قوات الدعم السريع.

يقول «آدم»: «تحلَّق حولي سبعة أو ثمانية جنود، وباشروا جميعًا – وفي آن واحد – ضربي بالسياط، والعصي، وخراطيم المياه لأكثر من عشر دقائق».

تلقَّى آدم ثلاث ضربات على الرأس، والباقي على ظهره وساقيه وذراعيه. كُسرت عظام يديه أثناء محاولته حماية نفسه. ووصف إحساسه وهو يضرب على عينه بسوط تقليدي قائلًا: «أغمضت عيني وأحسست بأنَّ شيئًا خاطأً يحدث، ثم ضربني أحدهم من الخلف مما جعلني أتنفس وأمشي بصعوبة شديدة».

ويعتقد «آدم» أن هذا وقع في الساعة السادسة صباحًا، ثم أمره المهاجمون الذين يرتدون لباس شرطة مكافحة الشغب بالرحيل بعد أن تعبوا من ضربه.

سار «آدم» وهو ينزف مترنحًا ضعيفًا مشوشًا نحو جسر «الملك نمر» الذي دخلت منه الشاحنات، واختبأ في إحدى الخيم، ولفَّ نفسه ببساط. اكتشف ضابط آخر من قوات الدعم السريع مخبأ

«آدم» وأمر اثنين من المتظاهرين بمساعدته والسير به باتجاه شارع النيل.

وأضاف قائلًا: «في الطريق، اختفى موبايلي ومفاتيحي. وعندما وصلت إلى شارع النيل وجدت عددًا كبيرًا من الجرحى، وكان أحدهم ملقًى على بطنه في بركة قيئه. ولم أعرف إن كان حيًّا أم ميتًا». ويعتقد آدم أنَّه رأى مئات المصابين من المحتجزين في الموقع، بمن فيهم من نساءٍ مسنَّات وأطفال، تحت حراسة جنود من قوات الدعم السريع مسلحين بالسياط والعصي، ولأنَّه لم يقوَ على الصعود على متن الشاحنة الكبيرة التي أتت لنقل المصابين، فقد وُضع في سيارة إسعاف ونُقل إلى مستشفى أم درمان العسكري في حوالى الساعة السابعة صباحًا.

وفي المستشفى العسكري عُولج جرحٌ كبير في جبينه، وجروحٌ عديدة أخرى في فروة رأسه. ونُظفت عينه اليسرى وضُمِّدت، لكن عدم تواجد أطباء للعيون حال دون معالجة التمزق في القرنية وشبكية العين، وكانت ذراعاه متورمتين، وأكدت صور الأشعة التي أجريت له بعد عدة أيام في مستشفى «فضيل» وجود كسور متعددة في يديه.

لم يتمكن «آدم» من إجراء الجراحة اللازمة لإنقاذ بصره في الوقت المناسب. يقول: «أخبرني الطبيب أنَّني تأخرت كثيرًا، وقال: لو جئت مبكرًا لأمكن علاج ذلك، لكن هذا لن ينجح الآن».

أكد الفحص السريري أن الندبات والإصابات الظاهرة على جسم «آدم» تتطابق مع الجروح الدفاعية الناجمة عن صدمات عنيفة، وتتسقُّ إلى حدٍّ كبيرٍ مع ضربات العصي، والسياط، وخراطيم المياه. فقد أصيب بكسور في يديه وجروح في جبينه وفروة رأسه، وصدمة شديدة على عينه تسببت بنزيف في الجسم الزجاجي وانفصال الشبكية أدى إلى عمًى دائم في العين اليسرى.

كُسرت كلتا يدي «آدم»، وأُصيب بعمًى دائمٍ في إحدى عينيه عندما كان محاصرًا وتعرَّض لضربٍ وحشيٍّ على أيدي قوات الأمن السودانية. وكشف فحصه الجسدي إصابات وندبات تتفق تمامًا مع الصدمات الحادَّة الناجمة عن الضرب بالعصي، والسياط، وخراطيم المياه التي روى أنَّها الفوضي والنار في تحليل تعذيبه.

أعمال العنف ضد قطاع الرعاية الصحية:

اتخذ هجوم الثالث من يونيو نمطَ هجماتٍ على مقدمي ومؤسسات الرعاية الصحية والمصابين، وكذلك منع الحصول على الرعاية الصحية في المستشفيات القريبة. وشملت الانتهاكات بحقِّ العاملين الصحيين، الذين يدعوهم واجبهم الأخلاقي إلى علاج المرضى والجرحى دون تمييز، التدخل في البنية التحتية الصحية وفي تقديم الرعاية الطبية، وفرض ظروف أشبه بالحصار على المرافق الصحية ومنع سيارات الإسعاف والمركبات الأخرى

من نقل المتظاهرين المصابين إلى مرافق الرعاية الصحية، وضرب أو إطلاق النار على العاملين الصحيين والمرضى أو الزوار الذين حاولوا دخول أو مغادرة مرافق الرعاية سيرًا على الأقدام.

ويعكس هذا الموقف العدائي لقوات الأمن تجاه عمال ومرافق الرعاية الصحية حقيقة الدور الفعَّال الذي لعبه هؤلاء، ولاسيما الأطباء، في المظاهرات المؤيدة للديمقراطية منذ ديسمبر 2018م. وقد وثَّقت «أطباء من أجل حقوق الإنسان» في تقريرها الصادر في أبريل 2019م، إلقاء القبض على 136 طبيبًا على الأقل، واحتجازهم بسبب تقديم الرعاية الصحية للمتظاهرين، أو الإدلاء بتصريحات تدعم حركة الاحتجاج، أو المشاركة في المظاهرات. واعتُقل هؤلاء الأطباء أثناء مشاركتهم في المظاهرات، أو خلال عملهم في المستشفيات، أو العيادات، أو في منازلهم .

استهداف الأطباء:

في الثالث من يونيو، استهدفت قوات الدعم السريع بشكلٍ خاصٍ الأطباء والعاملين الصحيين الآخرين، واستخدمت ضدهم العنف وأساليب الترهيب والمضايقة.

ذكر الدكتور «عباس» – وهو طبيب شاب اعتقلته قوات الدعم السريع أثناء اختبائه مع آخرين على سطح عيادة جامعة الخرطوم–

أنَّه عندما اضطر لإظهار هويته هتف الجنود: «ها... أنت طبيب إذن!»... ثم بدأوا بالصراخ عليه: «أنت سبب كل هذه الفوضى وهذا الفلتان... أنتم الذين أوصلتم البلاد إلى هذه الحالة، أنت من جعلنا نقتل الناس، أنت السبب في موت الناس، أنت السبب، أنت السبب!»...

ثم قام جنود قوات الدعم السريع بفصل الدكتور «عباس» عن المحتجزين الآخرين، قائلين: «هذا طبيب لذا سنتعامل معه على حدة». ووجه جنديان بندقيتيهما الآليتين نحوه، واقتاداه إلى منطقة قريبة مظللة بالأشجار، وواصلوا تعنيفه.

قال: «صرخوا في وجهي مرة أخرى، قائلين أشياء من قبيل: أنتم السبب، أنتم من فعل هذا، أنتم من ساقنا إلى هنا، أنتم الذين حرمتمونا النوم، أنتم السبب في أننا نعمل دون توقف، أنتم السبب، أنتم السبب... أسرعت بتلاوة الشهادة، ثم خلعوا نظارتي، وألقوا بها على الأرض، وداسوا عليها، وهم يقولون: لن ترى شيئًا في هذا اليوم، وهذا هو آخر ما ستراه».

وأفاد الدكتور «عباس» أن الضابط القائد عاد وتأكَّد من كونه طبيبًا، وقال: «اتركوه! لن ننشغل به اليوم، فاليوم ليس دوره».

بعد ذلك نُقل الدكتور «عباس» إلى منطقة احتجاز تحت جسر النيل الأزرق، وهناك طُلب منه رعاية جرحى المتظاهرين.

روى «أحمد» – وهو مسعفٌ متدربٌ وناشطٌ في تقديم الرعاية الصحية على الخطوط الأمامية للمتظاهرين أثناء الاعتصام- كيف عزله عناصرُ قوات الدعم السريع عن المحتجزين الآخرين ظنًّا منهم أنَّه طبيب، بغرض تعذيبه تعذيبًا خاصًا متعمَّدًا أثناء احتجازه في أحد المكاتب الفارغة.

وقال: «ثبتوني على الأرض، ثم استخدم أحد الجنود سكين جيب ونكأ ندبةَ جرحٍ متماثلة للشفاء». وروى «أحمد» كيف قلبوه على ظهره، وقالوا له: «أنت طبيب إذن! تمام، سنعلِّمك كيف نعالج النزيف خارج المستشفى». أشعل الجنود سجائرهم وأخذوا بضع نفثات ثم أطفأوها في الجرح الذي نكأوه.

كان الفحص الجسدي لـ«أحمد» متفقًا تمامًا مع أقواله: «حروق سجائر، وكدمات، وسحجات متعددة على جروح ملتئمة»، مطابقة لروايته عن ضربات متعددة وحروق على جوانب الجرح.

روى الدكتور «عاصم» – وهو جرَّاح عظام عالج مرضى الصدمات في الثالث من يونيو في مستشفى «رويال كير» العالمية في الخرطوم، أن قوات الأمن قامت في اليوم التالي لمذبحة الثالث من يونيو باحتجاز زملائه الأطباء في طريق عودتهم إلى منازلهم من المستشفى.

كان مستوى القمع غير معقول، والطرق بالأصل مغلقة ومكتظة بالمتاريس، أضف أنَّ كلَّ ما يدلُّ على أنَّكَ طبيبٌ يجب إخفاؤه، وقد

سمعنا أن بعض زملائنا اعتُقلوا وهم في طريقهم إلى المنزل، لمجرد أنهم أطباء.[1]

اغتصاب الكنداكات:

ضحية اغتصاب عشرينية: «أنا خلاص انتهيت».

نجون من الرصاص لكن أجسادهن لم تنجُ.

قدَّم نفسه مُنقذًا، واستدرجها ثم غدر بها واغتصبها.

الخرطوم: شمائل النور:

قضينا أكثر من شهرٍ نبذل محاولات حثيثة لإقناع إحدى ضحايا اغتصاب مجزرة فضِّ الاعتصام للتحدث، وذلك عبر سيدة لعبت دور الوسيط الثقة، ولأنَّ ضحايا الاغتصاب بشكل عام يسيطر عليهن الشعور الدائم بعدم الطمأنينة أكثر مما يمكن أن تعتبره هي «وصمة»، أو تحويل قضيتهن إلى قضية رأي عام.

كانت الثقة هي المفتاح. كان ظنِّي أنَّ إقناع ضحية اغتصاب بالتحدث عن تجربتها والإدلاء بشهادتها للصحافة هو الأمر الأصعب على الإطلاق، فلما اقتنعت إحداهن اعتقدت أنَّ الخطوة الأصعب قد انتهت، لكن ما أن التقيت بالضحية العشرينية وتجاذبنا الحديث حتى بدأت الخوض في حكايتها، فكان الأمر الأشد

(1) – كتاب الفوضي والنار.

صعوبة، وقسوة، واحتمالًا، هو قدرة الضحية على سرد تفاصيل ما حدث واستعادة بشاعة تلك المشاهد.

الأقسى على الإطلاق أن تضطر الضحية لاستعادة تلك الصورة البشعة والأكثر إيلامًا. محدثتي التي لم يفارقها الشعور بالغثيان طيلة لقائنا كانت مع كلِّ سؤالٍ يستعيد مشهدًا من جسدها المُنتَهك تُسرع نحو الحمام تحاول الاستفراغ، ثم تعود وتكمل، فعلت ذلك نحو ثلاث مرات.

ساعة الصفر!

هنا سأضطر إلى الإشارة إلى اسم محدثتي بحرف «س» لخصوصية بياناتها، بناءً على رغبتها التي كانت شرطًا في موافقتها على المقابلة...

كانت الشابة العشرينية التي تقطن مدينة أم درمان تخرج في المظاهرات والمواكب منذ تفجر ثورة ديسمبر، فلم تتعرض لاعتقال أو حتى ضرب طيلة شهور المظاهرات...

وفي السادس من أبريل تحولت المواكب والمليونيات إلى اعتصام في محيط القيادة، فكانت «س» حاضرة منذ اليوم الأول، تكمل سحابة يومها في القيادة وتعود إلى منزلها تحلم بسودان جديد.

خلال الأيام الأخيرة من شهر رمضان ومع أجواء فرحة العيد والتجهيزات التي كانت تنتظم خيام المعتصمين قررت البقاء في القيادة بشكل متواصل.

قبيل فجر التاسع والعشرين من رمضان/ الثالث من يونيو، كان كلُّ شيءٍ على ما يُرام، لم يكن هناك شيءٌ يغطي المكان سوى الأمل الذي سرعان ما تحوَّل إلى دماء، وجثث، وأشلاء... اقتحمت قوات المجلس العسكري – وقتها- محيط الاعتصام من مداخلٍ متفرقةٍ.

سمعت «س» التي كانت موجودة بالقرب من ترس الموت أصواتًا تتعالى، وصراخًا، ثم جريًا، وأصوات رصاص من مصدر مجهول، والجميع يهرول باحثًا عن مخرج، فهبت مع البقية ولا أحد يفهم ماذا يجري، فجأة تعرضت لضربة قوية في عنقها من الخلف وسرعان ما غابت عن الوعي جزئيًّا، وهي تذكر أن شخصين أحاطا بها وسدَّدا ضربةً قاضيةً أفقدتها الوعي إلى حدٍّ ما.

الاستيقاظ على هول الفاجعة!

لم تفق «س» تماما إلَّا بعد أن وقعت الواقعة، وجدت نفسها ملقاة على الأرض في مبنًى غير مكتملٍ (هيكل)... حاولت أن تستعيد قواها قليلًا، لكن الفاجعة كانت حينما رأت الدماء وقد لطخت فخذيها، تحسَّست جسدها النحيل فوجدت نفسها بلا ملابس داخلية. آثار كدمات وتورم على وجهها وصدرها وبقية جسدها،

تقول محدثتي: «كنت أشعر بكلِّ شيءٍ، ولم يكن واضحًا لي إن كان حلمًا أم حقيقةً، ولم أكن قادرة على المقاومة، بل لم أكن أدري إن كنت حيةً أم ميتةً»...

تدريجيًّا بدأت تستعيد وعيها بالكامل، ذُهلت لكن يبدو أنها لم تستوعب بعد أن تعرضت للاغتصاب أو ربما رفضت نفسها مواجهة ما حدث. كانت المجزرة لم تكتمل بعد حينما عاد إليها وعيها... الصراخ وأصوات الرصاص ومحاولات إنقاذ ذاتية... وبينما الجميع يحاول الفرار وجدنها بعض الفتيات فحاولن إنقاذها، بجرِّها جرًّا تارة وإسنادها على أكتافهن تارة أخرى، حتى انتهى بها الأمر في منزلٍ في حي «جبرة» جنوبي الخرطوم، وهو منزل يخصُّ الفتيات اللائي ساعدنها... باتت ليلتها تلك في ذلك البيت، وعندما أصبح الصبح استوعبت تمامًا ما حدث لها.

تقول «س»: «شكرتُ الفتيات واستأذنت للذهاب إلى منزلي».

وصلت بيتها لتجد أمَّها في استقبالها، حيث كانت كلُّ الأسر ترابط في الشوارع في انتظار أبنائها المعتصمين، لم تستطع «س» التماسك، كاشفت أمَّها بما جرى فكانت صدمة الأمِّ أشدَّ وأعنف، ولا أحد في المنزل يعرف سوى الأمِّ التي توفر لها الدعم المتواصل، والصلوات، والدعاء، وتعتقد «س» أن هذا يكفيها.

حينما سألتُها، لماذا لا تذهب إلى مركز متخصِّصٍ للدعم النفسي وهي في حاجة شديدة إليه؟ كانت ترفض ذلك وبتشددٍ بالغٍ، وهي تقول: «لا أرغب أن يعرف أحد ما حدث لي»، حاولت إقناعها أنَّ المراكز المتخصصة تتعامل بسريِّةٍ شديدة، لكن الرفض كان حاضرًا على الدوام.

لم تذهب «س» إلى مركز طبي لفحص العذرية، أو الحمل، أو الأمراض المنقولة جنسيًّا، سألتها إن كانت تعتقد أنَّها لا زالت عذراء... تبدَّلت ملامح وجهها، وانهارت تمامًا، واكتفت بالقول: «أنا خلاص انتهيت».

سألتها إن ارتبطت مستقبلًا بشاب، هل تكاشفه بالأمر، فكان ردها: «إن وجدته شخصًا متفهمًا سوف أكاشفه، وإن لم، فقطعًا لن أكاشفه، ثم فجأة وكأنَّها استدركت: « أنا ما عايزة ارتبط أصلًا»، ولم تكن مستعدة لمواصلة الحديث.

استدراج، وغدر، ثم اغتصاب!

محدثتي الثانية التي تعرضت للاغتصاب مع سبق الغدر سوف أشير إليها بحرف «ع» ، وهي كانت تعمل في بيع الشاي منذ منتصف رمضان، وكانت تجلس دائمًا بالقرب من بوابة القوات البرية المقابلة لتقاطع شارع الجيش مع البلدية.

قبيل الفجر ذهبت أخواتها لوضع أغراضهن في المكان المخصص، توطئة للخروج من القيادة بعد صلاة الفجر كما جرت العادة بالنسبة لهن، وقبل أن يعدن إليها كانت قوات المجلس العسكري قد أعلنت ساعة الصفر، وفي دقائق تبدَّل المكان تمامًا، تقول «ع» بينما أنا واقفة ولا أدري ماذا أفعل: «هل انتظر أخواتي أم أخرج والجميع يهرولون ويصرخون، أتاني أحدهم يرتدي زيًّا عسكريًّا، وقال لي بما يشبه المُنقذ: أخواتك في انتظارك من الناحية الأخرى»، ذهبت معه، كان يسير خلفها وفجأة انتابها شعور ما بالقلق، التفتت إليه وقالت له: «أين هن؟»...

في تلك اللحظة لفَّ العسكري ساعده على عنقها وحاول كتم أنفاسها، قاومته بقوةٍ، لكنَّها سقطت وارتطم رأسها بأرضية صلبة، ولا تزال آثار الضربة ظاهرة على رأسها، غابت عن الوعي، استيقظت على واقعٍ كريهٍ، مجردة من ملابسها الداخلية التي تُركت بجوارها، وهي لا تدري إن كانت ما تعرضت له اغتصابًا جماعيًا أم من فردٍ واحدٍ، لكن هذا لم يكن همها في تلك اللحظة... سريعًا حاولت إنقاذ حياتها، ولا زال الرصاص يمطر المكان، وجدت مخرجًا.

٨ كلم مشيًا على الأقدام!

محدثتي التي تقطن أم درمان أيضًا، قطعت المسافة من القيادة حتى المهندسين مشيًا على الأقدام وهي نحو (8 كلم)، تقول «ع»: «كان بعض أصحاب المركبات يقفون في الشوارع لإنقاذ ومساعدة الناجين من المجزرة، لكنِّي كنت خائفةً ومرعوبةً من أيِّ شخصٍ، فضَّلت المشي، ولما وصلت المهندسين، بعد جسر «الفتيحاب» مباشرةً توقفت عربة «بوكس» كانت تحمل رجالًا، ونساءً، وأطفالًا. نوعًا ما شعرت بالطمأنينة وركبت معهم كان واضحًا أنَّني فارَّةٌ من المجزرة مثل كثيرين طبعًا، سألتني تلك السيدة التي اطمأننت لها: هل معك مصاريف؟ قلت لها: لا، أعطتني عشرين جنيهًا، استطعت الوصول بها إلى بيتي. وصلت ولم يكن في بالي غير الاطمئنان ما إن كان قد حدث حمل أم لا، وأنا أعلم تمامًا ماذا سيحدث لي ولأسرتي إذا حدث حمل.

اتصلت مباشرة بصديقتي وأخبرتها بما جرى، ثم ذهبت إلى مركز طبي بالقرب منَّا لفحص الحمل، سألني العامل في المختبر، هل أنتِ متزوجة؟ اضطررت أكذب، قلت له: نعم، وكانت النتيجة: لا حمل، لكنِّي لم اطمئن إلَّا بعدما اكملت شهرًا...

محدثتي «ع» أخفت ما حدث لها عن أسرتها وهي متشددة في هذا الأمر. تخشى «تأنيب الضحية» من جهة وتخشى «الوصمة» على أسرتها.

«س» و«ع» ترفضان اللجوء لمراكز الدعم النفسي، وإن كانت «ع» أكثر تماسكًا، وأفضل حالًا من «س»، إلَّا أن الدموع لم تفارق عينيها طيلة لقائنا، وكانت آخر وصاياهما فقط الاحتفاظ بسرية بياناتهما.

الباب الثالث

أسماء شهداء الثورة السودانية المجيدة

1. محمد عيسى (ماكور).
2. مهند أحمد محمود عبد القادر
3. حامد عبد الملك حامد مرسال.
4. النور عبد الغني عبد اللطيف.
5. طارق محمد سليمان العوض.
6. نبيل.
7. مجاهد عبد الله سليمان.
8. أبو ذر أسامة.
9. محمد عبد الرحمن.
10. عثمان تيه كافي.
11. أحمد محمد.
12. الصادق التيجاني محمد الحسن.

13. مأمون أحمد الخير.

14. طارق أحمد علي عبد الجليل.

15. عصام علي حسين.

16. محمد فرح.

17. عثمان سليمان.

18. محمد عبده لوكية.

19. مازن عبد الله

20. النذير هاشم.

21. أحمد صلاح أبو ريش.

22. شوقي الصادق إسحق.

23. محمد إسماعيل.

24. مازن محمد مجذوب عبد المعروف.

25. مريم محمد عبد الله – عطبرة.

26. محمد عبد الله محمد الحسن (عكود).

27. عبد الرحمن الصادق سمل.

28. صالح يعقوب عمر سليمان.

29. محمد الفاتح مصطفى خوجلي.

30. صالح صالح عبد الوهاب.

31. حذيفة محمد عثمان.

32. وليد محمد عبد العال البرديسي.

33. حسن محمد عمر.

34. لؤي أحمد خليل.

35. الفاتح عمر النمير.

36. بابكر عبد الحميد سلامة.

37. معاوية بشير خليل يوسف.

38. محجوب التاج محجوب.

39. عبد العظيم بابكر عمر الإمام.

40. هيف النو صابون عقيد.

41. فائز عبد الله عمر آدم.

42. حسن طلقا.

43. أحمد الخير عوض الكريم.

44. سعاد قرشاب.

45. أبو بكر عثمان يوسف.

46. مؤيد ياسر جمعة سليمان.

47. الكنينة أيوب علي.

48. حسن التوم عيسى.

49. هاشم عثمان حضرة.

50. حسن عثمان الحداد.

51. المعز عطايا موسى.

52. بدرية إسحق موسى.

53. عمرو جمال أحمد عبد الحميد.

54. مآب حنفي كرار.

55. أحمد إبراهيم تبيدي.

56. أحمد عبد الرازق أمين.

57. أحمد صلاح الدين.

58. المعز عثمان حسن محمد علي بركات.

59. إبراهيم عثمان.

60. بكري أحمد بكري خير الله.

61. أحمد صافي الدين ضي النور.

62. أبو القاسم آدم إسحق صالح.

63. أحمد منصور.

64. أحمد مجذوب أحمد.

65. سامي شيخ الدين.

66. مهند محمد عثمان بشارة.

67. عثمان جمعة عبد الله.

68. أحمد محمود قادم حماد.

69. أحمد معتز (حنين).

70. قريب الله محمد محمود قميحة.

71. صابر آدم.

72. محمد عادل صالح فضل.

73. النذير عبد الباقي.

74. عبد الله يوسف محمد عبد الله المرضي.

75. حسن أحمد أبو القاسم.

76. ناشد سعيد.

77. نجاة الشيخ النصيح.

78. عبد الكريم أحمد.

79. محمد الفاتح محمد نصحي.

80. عبد العزيز سليمان حامد.

81. عمر عثمان محمد سليمان.

82. محمد الدخيري الضاوي العجب.

83. أحمد إبراهيم.

84. بدوي عبد الباقي.

85. كمال آدم عبد الله.

86. مختار عبد الله صالحين.

87. داود آدم.

88. صالح إسماعيل البشر.

89. نادية إسحاق.

90. متوكل عبد العظيم.

91. ملازم آدم أبكر.

92. طه عمر إبراهيم.

93. عبد الماجد إبراهيم.

94. محمد صالح عثمان خير محمد.

95. محمد علي.

96. الرشيد عبد الله محمد.

97. نزار جبريل عبد الرحمن.

98. إبراهيم محمد طه (الزنجي).

99. أدهم عادل محمد.

100. أبو هريرة أحمد.

101. نور الدين عبد الله جابر.

102. آلاء الأمين الحبيب الشريف.

103. محمد عبد القادر.

104. سعد محمد أحمد.

105. علي التاج حسن (كسكتا).

106. دريج عبد الرحمن موسى.

107. محمد إبراهيم آدم.

108. أحمد كرومة أحمد ديدان.

109. محمد عيسى (دودو).

110. محمد عبد العظيم عبد الحميد.

111. محمد زين الحاج.

112. ميادة جون يوسف.

113. علاء الدين صابر.

114. عبد الباسط عبد الله عيسى.

115. عبد السلام كشة عبد السلام.

116. مجتبى صلاح أحمد الهادي.

117. علي محمد النور (سامبا).

118. سعيد محمد سعيد.

119. محمد هاشم صلاح مطر.

120. صلاح الدين سيف الدولة عبد الرحمن علي طه.

121. النعمان رجب كافي.

122. أحمد محمد الفكي (كهربا).

123. فائزة أحمد عثمان.

124. مراد التيجاني محمد حاج الخضر.

125. حذيفة محمد عبد الله.

126. برعي معتصم سيف الدين.

127. فيصل عبد العزيز عبد الله.

128. عباس فرح عباس.

129. إسماعيل علي عبد الهادي.

130. آدم الدومة.

131. محمود عبد الله الأمير.

132. ضو البيت إبراهيم مختار.

133. عثمان عابدين محمود.

134. حنفي عبد الشكور حنفي.

135. خاطر حسين خاطر.

136. عثمان محمد قسم السيد.

137. منير يوسف الأمين.

138. عبد الوهاب السعيد.

139. سعد منصور عابدين.

140. عمرو إبراهيم.

141. عدي بشير نوري.

142. وليد بخيت الطيب.

143. إبراهيم موسى.

144. عثمان إبراهيم حسين.

145. مدثر إدريس محمد زين.

146. عيد فاروق أحمد.

147. عثمان حسب الله صديق.

148. محمد فتحي علي إبراهيم.

149. أحمد جعفر مصطفى خوجلي.

150. عوض سيف عطايا.

151. علي الفاضل.

152. أبو بكر خضر رضوان.

153. ياسر.

154. الوسيلة نادر.

155. رنا جون.

156. قسمة حماد.

157. محمد علي محفص.

158. محمد محمود محمد حمدي.

159. زروق طارق زروق.

160. عيسى محمد عيسى.

161. مصطفى التاج محمد عثمان.

162. برعي آدم يوسف.

163. الحاج سليمان.

164. معاذ عبد الله حماد.

165. أيوب محمد أبكر.

166. ناجي خندقاوي عيسى.

167. مهند محمد فؤاد.

168. هيثم أنور.

169. مصعب سعيد الشغيل.

170. محمد عبد المحمود فضل المولى سعيد.

171. عزالدين محمد بشرى.

172. صديق الحاج أحمد أبكر.

173. عمر محمد حسين بحر.

174. الأمين إسماعيل الأمين.

175. حسام سيف اليزل.

176. لوال وليم باك.

177. مصطفى رابع محمد صالح.

178. جدو محمد بركة حمدان.

179. مجاهد جمعة رمضان.

180. محمد السر خميس إبراهيم.

181. عامر آدم يوسف عبد الكريم.

182. جمعة إسماعيل أحمد شرف الدين.

183. محمد إدريس الفكي جدو.

184. بدرالدين رابع محمد علي.

185. صابر التيجاني عبد الرحمن.

186. النذير عبد الرحمن.

187. ياسر علي محمد عبد الله.

188. مجاهد عز الدين محمد نصر.

189. محمد أحمد عبد القيوم.

190. محمد المجتبى عبد الرحمن ضوينا.

191. مصطفى سليمان عبد الله راعومه.

192. علي فضل العاطي علي.

193. علي صابون حسن.

194. صديق إبراهيم عثمان.

195. محمد تاج السر محمد.

196. عبد العزيز سعيد أمين.

197. غبوش مبارك آدم.

198. عثمان سيد أحمد.

199. جبر الله محمد معلا.

200. المليح محمد معلا.

201. تاج الدين الأول درمان.

202. محمد سليمان جالفور.

203. حسين يوسف.

204. عصام محمد نور.

205. عمرو أنس محمد الهادي.

206. وليد عبد الرحمن سالم.

207. محمد عبد الله محمد.

208. إبراهيم صالح عمر.

209. صالح.

210. عبد الرحمن حماد سليمان.

211. أيمن أسامة.

212. شالوت شول شوال.

213. عثمان إبراهيم إسحاق القوني.

214. الحسن.

215. المعز سليمان.

216. صمويل إيمانويل.

217. زمران حسن يوسف.

218. مجدي آدم بابكر.

219. الفاضل زكريا إبراهيم.

220. آدم عبد الله النور.

221. محمد سولي.

222. عبد الله حمو.

223. محمد آدم رمضان.

224. عبد العزيز آدم النور.

225. الشيخ شمس الدين.

226. آدم يعقوب خاطر.

227. كمال شرحبيل.

228. عوض عبده.

229. مروان عثمان الصادق حميدة.

230. محمد عبد الرحمن آدم عبد الرحمن.

231. حامد يوسف.

232. خالد عوض.

233. محمد عثمان إسحق.

234. مأمون الطيب بشير.

235. دفع الله الضو.

236. عبد الله آدم يحيى.

237. زكي مجدي زكي سر الختم.

238. عمار الدرديري.

239. أنور حسن إدريس.

240. محمد مصطفى ود ملح.

241. مدثر عبد الرحمن حسن.

242. رفعت جلال الدين.

عشرون شهيدًا مجهول الهوية.

ستة شهداء من القوات المسلحة لم يتم الكشف عن أسمائهم.

هذا ما استطعنا توثيقه لشهداء ثورة ديسمبر بحسب مصادرنا المؤكدة، وعلى الرغم من تحري الدقة في أعداد الشهداء بصورة موضوعية ومهنية نؤكد مرةً أخرى أن أعدادَ الشهداء غيرُ محددةٍ، وقابلة للزيادة، وأكبر من العدد المرصود حتى الآن حيث أنَّ البشاعة التي تم بها تصفية المعتصمين وعدد المفقودين تنذر بالمزيد، ولا زلنا في تحرٍّ مستمرٍ حول المفقودين رغم صعوبة التواصل الميداني نسبة للتشديد الأمني الخانق وانقطاع خدمة الانترنت عن البلاد بعد مذبحة التاسع والعشرين من رمضان.

عميق أسفنا وخالص حبنا للشهداء الذين ضاعت صورهم وسط زحمة الدماء، للذين لم تُخلَّد أسماؤهم ولم يُذكروا لنتعرف عليهم، لجنود الخفاء الذين رحلوا بهدوءٍ، ولم يضج بهم الإسفير... لعلَّ الله أبدلكم دارًا خيرًا من داركم، ووطنًا خيرًا من وطنكم، لعلكم كنتم من مجاهيل الأرض، ولكنكم أصبحتم مشاهيرًا في السماء...

المجد لكم في عليائكم

نقابة أطباء السودان الشرعية

المفقودون

اعتصر الألمُ أسرة الشاب السوداني «زكي مجدي»، بعد أن ظلَّ مختفيًا اثنى عشر يومًا لا تدري عنه شيئًا منذ خروجه للتظاهر في مليونية الثلاثين من يونيو/ حزيران الماضي، إلى أن عادت خدمة «الإنترنت» بعد عشرة أيام، وظهرت صورته محمولًا والدماء

تنهمر من رأسه، فتوجَّهت الأسرة إلى مشرحة مستشفى أم درمان ووجدته جثة هامدة.

حالة الشاب «السوداني زكي مجدي» (26 عامًا) واحدة من العديد من القصص الحزينة لضحايا الاختفاء القسري في الثورة السودانية، لكن أسرة «زكي» تبدو محظوظة لتعرفها على مصير ابنها، في حين ما زال مصير مختفين آخرين مجهولًا.

ويقول «عثمان الجندي» خال الشاب «زكـي مجدي» من المفارقات أنَّ يوم إعلان وفاة ابن اخته وافق تاريخ ميلاده في الثاني عشر من يوليو/ تموز 1993م، كما أن مكان ميلاده ووفاته تطابق في حي «الموردة»، وأصعب اللحظات كانت عندما وضع أمام اختبار إبلاغ شقيقته بوجود جثمان ابنها، لكنَّها أبدت صبرًا ويقينا.

وعبر مبادرة «مفقود» على «فيسبوك»، أعلن العثور على أحد المفقودين، ويدعى «أسامة أحمد محمود»، حيث عثر عليه معتقلًا في معتقلٍ تابعٍ لقوات الدعم السريع. وبرزت قضية المفقودين بعد فضِّ اعتصام القيادة العامة للجيش بالقوة فجر يوم الثالث من يونيو 2019م.

وعن عددهم يقول «وائل مبارك» خضر مسئول الإعلام في مبادرة «مفقود»: إنَّ أحدث إحصائية للمفقودين حتى الآن هي خمسة عشر مفقودًا. أمَّا مؤسس مبادرة «مفقود»، «يحيى حسين» فيقول

«للجزيرة نت»: إنَّه تم العثور على نحو أربعين مفقودًا بعد البحث في المستشفيات وأقسام الشرطة والمشرحة.

وعن فكرة مبادرة «مفقود»، يوضح «مبارك» «للجزيرة نت» أنَّ المبادرة انطلقت بعد خمسة أيامٍ من مجزرة القيادة؛ إثر ظهور عددٍ كبيرٍ من بلاغات المفقودين، فتم إنشاء صفحة للمجموعة على «فيسبوك»، ووصل عدد المتابعين لها أكثر من ثلاثين ألفا.

وعلى حد قول «خضر» فإنَّ أعضاء الصفحة يتبادلون المعلومات، ويساعدون في نشر بلاغات الفقدان، ولاحقًا تم اختيار لجنة تنسيقية من ستة أشخاص ولجنة ميدانية لمراجعة المستشفيات والمشارح. وتتواصل المبادرة بشكلٍ مباشرٍ مع ذوي المفقودين لمعرفة أوصافهم وتواريخ الفقدان، كما يتم إبلاغ أسرهم بأيَّةِ جثةٍ تظهر في أيَّةِ مشرحةٍ بهدف التعرف عليها.

ونشرت مبادرة «مفقود» على «فيسبوك» صورًا لعددٍ من المفقودين مع معلومات مختصرة تشمل الاسم وتاريخ الفقدان، كما ساعد أعضاء الصفحة في بث مقاطع فيديو تظهر بعض المفقودين أثناء فضِّ الاعتصام. ونشرت قائمة للمفقودين في فضِّ الاعتصامات، والتظاهرات، والمليونيات، وكلِّ الأحداث التي لها علاقة بالثورة.

ويقول «وائل مبارك»: «إن المجموعة مخصَّصة لمفقودي الثورة، ولديها قائمة خاصة بهم يتم تحديثها باستمرار، ولكن رغم

ذلك تتعامل مع طلبات مساعدة للعثور على مفقودين لظروفٍ أخرى، متعهدةً بتخصيص الصفحة مستقبلًا لضحايا الاختفاء القسري بشكل عام».

أما لجنة أطباء السودان المركزية فلديها قائمة أخرى للمفقودين تضم ثمانية وثلاثين مفقودًا، وعلى حدِّ قول عضو اللجنة الطبيب «مهند محمد حامد» فإنَّ اللجنة تعتمد الإحصائية الأعلى حتى يثبت العكس.

ويذكر «حامد» «للجزيرة نت» أنَّ بعض المفقودين تم العثور على جثثهم في المشارح، مثل «زكـي»، وهناك آخـرون في المعتقلات مثل المفقود «أسامة حسن»، مشيرًا إلى أن مشرحة مستشفى «بشائر» جنوبي الخرطوم تضم حاليًا خمسة جثث مجهولة الهوية لصعوبة التعرف عليها.

ويضيف أنَّ جثثًا من الممكن أن تكون قابعة في قاع نهر النيل، فثمة جثةٍ طفت قرب شاطئ جزيرة «توتي» بالخرطوم قبل أيام، ولم يتم التعرف عليها حتى الآن، حيث انتُشلت جثثٌ بعد أيامٍ من فضِّ الاعتصام، وجدت مقيدة بكتلٍ إسمنتية.

وبشأن تصعيد قضية المفقودين، يقول عضو لجنة الأطباء: «إن تحالف المحامين الديمقراطيين يعمل على الملف جنائيًّا

بإعداد قوائم الشهداء، والمصابين، والمفقودين، تمهيدًا لفتح بلاغات في انتظار السلطة القضائية المستقلة في الحكومة المدنية القادمة».

ويتزايد الاهتمام بالمفقودين بشكلٍ مضطردٍ بعد مقتل العشرات وإصابة المئات في حادثة فضِّ الاعتصام، وأدانت قوى «إعلان الحرية والتغيير» في بيان لها الاختفاء القسري الذي طال مئات الشباب والشابات عقب فضِّ الاعتصام، واعتبرته جريمة ضد الإنسانية تفوق القتل.

وتعهد التحالف الذي يقود الحراك «ببذل كلِّ الجهد في سبيل كشف الجناة في هذه المجزرة وتقصِّي آثارها المدمرة وتداعياتها»، كما دعا تجمعُ المهنيين وحلفاؤه في «قوى الحرية والتغيير» إلى مواكب تخصص للمفقودين بالخرطوم والولايات.

وتعمل المبادرة على جمع صور المفقودين ومعلوماتهم لإنجاز تصاميم لصورهم تُوزَّع على لجان الأحياء التي ستخرج في مواكب المفقودين في الخرطوم ومدن البلاد. وتقول مجموعة «مفقود» على «فيسبوك»: «إنَّها ستوزع خلال مواكب المفقودين صورًا لبعض المفقودين في محطات النقل العام، والجامعات، والشركات، والمؤسسات الحكومية، فضلًا عن ملصقات جدارية في الأحياء للمفقودين. وطبقًا لـ»وائل مبارك»، فإن السودانيين في

دول المهجر سيعلنون تضامنهم مع المفقودين في الوقت ذاته عبر وقفات احتجاجية أمام سفارات السودان.[1]

دفنت السلطات الطبية بمقابر الصحافة جنوبي الخرطوم في يومٍ ثلاثة جثامين مجهولي الهوية نُقلوا بعد وفاتهم من مستشفى «رويال كير» بالخرطوم إلى مشرحة «بشائر» إثر إصابتهم أثناء فضِّ الاعتصام أمام القيادة العامة في الثالث من يونيو الماضي. وقالت عضو لجنة المفقودين والمدافعة الحقوقية «نون كشكوش» لـ«التغيير الإلكترونية: «إنَّ الجثامين نُقلت من «رويال كير» إلى مشرحة «بشائر» منذ ثلاثة شهور بعد وفاتهم من إصابتهم أثناء فضِّ اعتصام القيادة العامة».

وأوضحت «كشكوش» أنَّ النيابة أمرت بدفن الجثامين بعد عملية انتظارٍ للتعرف عليهم من عائلاتهم وعدم وجود هوياتهم، معربةً عن أسفها من رفض أحدى أسر المفقودين الذهاب إلى المشرحة للتعرف على الجثث، وتابعت قائلة: «هناك حاجز نفسي منع العائلة التي تشعر بعودة ابنها يومًا ما إلى المنزل»، وأكَّدت أن نيابة الخرطوم شمال سمحت بهذه الإجراءات لدفن الضحايا المجهولين؛ لأنَّ أحداث فضِّ الاعتصام وقعت في منطقة القيادة العامة، وهي من اختصاص الخرطوم شمال.

---

(1) المصدر: الجزيرة

وتشير الإحصائيات الصادرة من لجنة المفقودين إلى فقدان واحد وعشرين شخصًا منذ فضِّ اعتصام القيادة العامة في يونيو، فيما أعلن مدير المخابرات الفريق أول «أبو بكر دمبلاب» في اجتماع مشترك مع عضو مجلس السيادة «محمد الفكي» استعداد جهاز المخابرات للعثور على المفقودين قسريًا.

وذكرت «كشكوش» أنَّ هذا الإجراء روتيني للجثث التي تمكث شهورًا في المشرحة، مشيرةً إلى أنَّ الشرطة أخذت عينات لفحص الـ (دي. إن. إيه) من الجثامين وملفاتهم موجودة لدى السلطات المختصة للعودة إليها في أيِّ وقتٍ.

إلقاء الجثث في النيل:

انتشلت مليشيات تابعة لقوات الدعم السريع أربعين جثةً من نهر النيل، وأعلنت «لجنة الأطباء المركزية» في بيان نشرته علي صفحتها في «فيسبوك» أنَّه تم حصر أربعين جثةً انتشلتها مليشيات تتبع «للجنجويد» (قوات الدعم السريع) ونقلتها إلى جهةٍ غير معلومة. وأكد القيادي في «قوى الحرية والتغيير» «أحمد الربيع» لـ«العربي الجديد»، انتشال الجثث، قائلاً: «بعد انتهاء مجزرة فضِّ الاعتصام ورصد إلقاء جثث في النيل، نشرت قوى الحرية والتغيير عدة فرق لترقب خروج الجثث»، موضحًا أنَّ الفرق رصدت انتشال خمس وأربعين جثةً، مضيفًا: «قد يكون العدد أكبر، وما زالت الفرق ترصد خروج الجثث». وأشار إلى أن «بعض الجثث التي تم انتشالها كانت مصابة بأعيرةٍ ناريةٍ وأخرى كانت متفحمة»، متوقعًا أن تكون قد احترقت خلال حرق خيام الاعتصام. وكانت لجنة الأطباء قد أعلنت أمس مقتل ستين شخصًا جراء قيام الأمن السوداني بفضِّ اعتصام الخرطوم وما تلا ذلك من أحداث يوم الثلاثاء الاسود.

ومع ارتفاع أعداد الضحايا بمرور المزيد من الوقت، تزداد المخاوف من أن تصل الحصيلة النهائية إلى رقمٍ كبيرٍ، خصوصًا إذا ما صحَّت المعلومات التي كشفتها الصحافية السودانية «يسرا الباقر»، التي تراسل عددًا من وسائل الإعلام الغربية، من أنَّ عدد

القتلى المعلن في فضِّ الاعتصام لم يصل إلى ربع العدد الحقيقي. وأضافت «الباقر» في تغريدات لها عبر «تويتر» نقلًا عن مصدرٍ، قالت إنَّه ضابطٌ منشقٌ من جهاز الأمن الوطني، أنَّ حجم القوات المشاركة في الهجوم كان عشرة آلاف عنصر، لافتة إلى أنَّ بعض الضحايا تعرَّض للضرب حتى الموت، وتعرَّض آخرون لإطلاق الرصاص عليهم مرات عدة، فيما قُطِّع آخرون بالسواطير» ثم أُلقي بالجميع في النيل. وأضافت أن بعض الخيام التي أُحرقت كان في داخلها أشخاصٌ هُربت جثثهم بسيارات الإسعاف إلى جسر النيل الأزرق لرميها في النهر.

في ظلِّ هذا المشهد، لم يتورَّع المجلس العسكري عن القول إنَّه مستعدٌ للحوار. وأبدى رئيس المجلس «عبد الفتاح البرهان» في خطاب بثَّه التلفزيون الرسمي، انفتاح المجلس «لتفاوض لا قيد فيه إلَّا لمصلحة الوطن، نكمل من خلاله التأسيس للسلطة الشرعية التي تعبِّر عن تطلعات ثورة السودانيين».

وأوضح «البرهان» أنَّ التغيير الذي يمرُّ به السودان «يأتي في ظلِّ ظروفٍ صعبةٍ»، مؤكدًا أن تلك المرحلة «تحتاج للحكمة حتى نعبر بأمان، ونمنع البلاد من الانزلاق في الفوضى والإضرار بمصالح المواطن»، وأعلن عن وجود تحقيقات من النيابة بشأن ما حدث في الأيام الماضية.

من جانبه، قال نائب رئيس المجلس «محمد حمدان دقلو» (حميدتي)، في كلمة متلفزة: «أعلنا انحيازنا للثورة، ولكن بعد بدء المفاوضات انحرفت عن مسارها وانكشف المخطط»، داعيًا لفتح الطرق المغلقة بالمتاريس، وأضاف: «المجلس لم يأتِ ليحكم وليس عنده استعداد ليحكم، لكنَّه الضامن في ظلِّ عدم وجود حكومة ومهمتنا توفير احتياجات الناس وتحقيق الأمن للمواطنين»[1]

قوي الحرية والتغيير تدعو لنزع سلاح «الجنجويد»:

ولم تتأخر السعودية لتؤكد أهمية «استئناف الحوار بين القوى السودانية المختلفة»، كما جاء في بيان رسمي نشرته وكالة الأنباء السعودية الرسمية. وأعربت السعودية عن أملها في أن «يتم تغليب منطق الحكمة، وصوت العقل، والحوار البناء لدى كافة الأطراف السودانية، وبما يحفظ أمن السودان واستقراره، ويجنب شعبه العزيز كلَّ مكروه ويصون مكتسبات السودان ومقدراته ويضمن وحدته».

طالبت «الحرية والتغيير» بنزع سلاح مليشيات «الجنجويد» وقوات جهاز الأمن. في المقابل أعلنت «قوي الحرية والتغيير» التمسك بالعصيان المدني، معتبرة أن «البرهان» ونائبه «دقلو»

(1) – منظمة العفو الدولية.

(حميدتي) يمثلان «عائقًا أمام بناء الدولة المدنية». وقالت في بيان لها: «إنَّ بقاء اللجنة الأمنية لنظام البشير، بقيادة البرهان وحميدتي، على سدة الحكم يقطع الطريق بين الشعب وحلمه بالسودان الذي يريد». وتابعت أن هذا النظام «يؤسس لسيطرة العسكر على الحكم، وحماية النظام البائد لا محالة ورموزه».

ودعت «للمحافظة على سلمية الثورة، وإعلان العصيان المدني الشامل، ووضع المتاريس لحماية الثوار من الرصاص». كما طالبت «قوات شعبنا المسلحة بالقيام بدورها في حماية المواطنين والقيام بواجبها في الحفاظ على أرواحهم، ومواجهة ميلشيات «الجنجويد» وكتائب الظلام الآثمة، والتصدي لاستباحتهم للمدن السودانية، كما أنَّه على الوطنيين في القوات النظامية الانحياز للشارع السوداني»، معتبرة أنَّ نزع سلاح مليشيات «الجنجويد» وقوات جهاز الأمن، وإجبارهم على إخلاء المدن، وإبعادهم عن مناطق تواجد المدنيين، والتمركز في الثكنات العسكرية، هو الضمان لعدم انزلاق الأوضاع الأمنية نحو الهاوية».

وفي السياق، قال المتحدث باسم «المؤتمر الشعبي» «الفاضل علي»، لـ«العربي الجديد»، إن الدعوة للحوار من قبل المجلس العسكري «متاجرة سياسية، والمرحلة تخطتها، وكان يفترض أن

يدعوَ المجلس للحوار منذ البداية، ولكن بعد أنَّ فضَّ الاعتصام فلا طائل منها ونستبعد الاستجابة لها في الوقت الراهن».

من جهته، قال «مبارك أردول»، عضو وفد التفاوض من «قوى الحرية والتغيير»: «إنَّ المجلس العسكري دمَّر العملية السياسية بارتكابه مجزرة القيادة والتي راح ضحيتها نحو مائة قتيلٍ»، وأضاف «أردول» أنَّ «البرهان» أنهى في بيان سابق العملية السياسية حينما ألغى الاتفاق بين المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير، وهو يريد تكرار تجربة الرئيس المخلوع «عمر البشير» في قمع، وضرب، وإهانة الشعب السوداني، وسيواصل الشعب ثورته حتى يذهب الطغاة كما ذهب البشير».

وفي رده على تعهد المجلس العسكري بتوقيع اتفاقات سلام مع الحركات المتمردة، أكَّد «أردول» أن قوى الكفاح المسلح لا يمكنها الوثوق بالمجلس العسكري بعد تجربته في إلغاء الاتفاقات والتعهدات مع «قوى الحرية والتغيير»، مشيرًا إلى أن تلك الحركات لن تجلس أو تتفاوض مع المجلس العسكري.

وتعليقًا على هذه التطورات، استبعد المحلل السياسي «الجميل الفاضل»، في حديث لـ«العربي الجديد» أن تجد دعوة المجلس للحوار أيَّ صدًى لدى القوى السياسية، مشيرًا إلى خطابات وردود أفعال الأحزاب العديدة التي صدرت في اليومين الأخيرين، واعتبرها

مؤشرات لعدم قبول الحوار في ظلِّ ما أسماه «الجراح الطرية»، واتساع الفجوة، وازدياد عدد الضحايا، واستمرار المواجهات في الشوارع والتوتر في البلاد.

وأضاف أن للأحزاب السياسية تقديراتها، ولكن لن يغامر أيُّ حزبٍ بأن يكون خصمًا للشارع والرأي العام، منوِّهًا إلى أن الأرضية الأساسية التي جمعت المجلس العسكري والأحزاب في البداية هي انحياز المجلس للثورة في البداية ودفاعه عن المعتصمين، ولكن ما دام المجلس تراجع عن ذلك وفضَّ الاعتصام بالقوة فقد انتفت مبادئ الشراكة بين المجلس وأحزاب «قوى الحرية والتغيير»، ولكنَّه لم يستبعد أن تستجيب القوى التي كانت تشكِّل النظام السابق للدعوة إلى الحوار، لافتًا إلى أنَّه يمكن للمجلس العسكري إنتاج النظام القديم، فتلك الأحزاب ليست لديها مشكلة وجاهزة لتكون في مقاعد السلطة.

حمدوك يشكِّل لجنة مستقلة للتحقيق في فضِّ اعتصام الخرطوم:

الخرطوم: أحمد يونس

أعلن رئيس الوزراء السوداني «عبد الله حمدوك» عن تشكيل لجنة مستقلة للتحقيق في جريمة فضِّ اعتصام القيادة العامة الذي قتل جراءه العشرات وجرح المئات في الثالث من يونيو (حزيران) 2019م، والذي تُتهم قوات عسكرية بارتكابها. جاء هذا تزامنًا مع إصابة أربعة أشخاصٍ في مدينة «نيالا» غرب البلاد في مظاهرات

طلابية شهدتها المدينة، وفرَّقتها الشرطةُ بعنفٍ مفرطٍ مستخدمة الغاز والرصاص، بحسب تجمع المهنيين السودانيين.

وحدَّد القرار الذي صدر تكوين اللجنة من سبعة أعضاء سيتم تسميتهم لاحقًا، وأن تتشكل برئاسة قاضٍ من المحكمة العليا، وممثلين عن وزارات العدل والدفاع والداخلية، وثلاثة محامين مستقلين. وتقرر إكمال اللجنة مهامها في سقفٍ زمنيٍّ مدته ثلاثة أشهرٍ، وأُعطيت حقّ التمديد لفترة مثيلة بحسب الضرورة، واشترط أن تعمل باستقلالٍ تام عن أيِّ جهةٍ عدليةٍ أو قانونيةٍ، وذلك بحسب قانون تكوين لجان التحقيق لعام 1954م.

كما منح القرار اللجنة سلطة الاستعانة بمن تراه مناسبًا، بما في ذلك الدعم الأفريقي أو غيره، وسلطة تلقي شكاوى الضحايا وأولياء الدم والممثلين القانونيين.

وتقول تقارير طبية معارضة إنَّ عدد الذين لقوا حتفهم في أحداث فضِّ الاعتصام بلغ 128 قتيلًا، لحق بهم خلال الأيام الماضية اثنان من الجرحى ليبلغ العدد 130 قتيلًا، إضافةً إلى مئات الجرحى والمصابين، فيما ذكرت وزارة الصحة وقتها أنَّ واحد وستين شخصًا سقطوا خلال فضِّ الاعتصام.

ويتهم النشطاء والثوار، المجلس العسكري الانتقالي وقوات الدعم السريع، بارتكاب المجزرة، بيد أنَّ المجلس العسكري نفى

مرارًا ضلوعه في الجريمة أو التخطيط لها، أو إصدار قرارٍ بفضِّ الاعتصام، وحمَّل المسئولية لقادة عسكريين تصرفوا على مسئوليتهم.

ولنفي التهمة عنه، شكَّل المجلس العسكري الانتقالي لجنة تحقيق في الأحداث، كما شكَّل النائب العام لجنة تحقيق ثانية، أعلن عن نتائجها في مؤتمر صحافي، توصلت إلى ضلوع عسكريين بينهم ضباط رفيعو المستوى. ونقل عن المجلس العسكري الانتقالي أن الذين فضُّوا الاعتصام اتخذوا القرار دون توجيهٍ من أحدٍ، وأنَّهم خالفوا تعليمات صادرة إليهم من قادتهم بعدم دخول منطقة الاعتصام، وكشف المجلس العسكري الانتقالي عن توقف المجموعة التي شاركت في عملية فضِّ الاعتصام وعلى رأسها ضابط كبير.

ولم تقنع تحقيقات اللجنتين قوى «إعلان الحرية والتغيير»، ولا ذوي الضحايا، ما حوَّل لجنة التحقيق المستقلة إلى واحدة من معضلات التفاوض بين المجلس العسكري الانتقالي و»قوى إعلان الحرية والتغيير». وبعد جهد، توافق الطرفان على النص في وثيقة الإعلان الدستوري الموقعة بينهما في السابع عشر من أغسطس (آب) على تكوين لجنة تحقيق مستقلة، وهي اللجنة التي أعلن عنها «حمدوك». وينتظر أن تجري مشاورات بين رئيس الوزراء «عبد الله حمدوك» و»قوى إعلان الحرية والتغيير» لتحديد أسماء أعضاء

اللجنة بعد عودته من نيويورك للمشاركة في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة.

من جهة أخرى، فرَّقت الشرطةُ مظاهرات طلابية في مدينة «نيالا»، حاضرة ولاية إقليم جنوب دارفور، مستخدمة الغاز المسيل للدموع وإطلاق الرصاص في الهواء، ما أدى إلى إصابة أربعة أشخاصٍ، اثنان منهم بالاختناق واثنان نتيجة التدافع.

وقال مصدر في تجمع المهنيين السودانيين من «نيالا» لـ«الشرق الأوسط»: «إن الطلاب وتلاميذ المدارس تظاهروا لليوم الثاني على التوالي، احتجاجًا على انعدام الخبز الناتج عن سيطرة الأمن الاقتصادي على توزيع طحين الخبز على المخابز». وأوضح المصدر أنَّ الشرطة فرقت المظاهرة الاحتجاجية مستخدمة الغاز المسيل للدموع، وأطلقت أعيرة نارية في الهواء، ما أدى إلى إصابة أربعة أشخاصٍ بعضهم بالاختناق وبعضهم نتيجة للتدافع، وأن ثلاثة منهم تلقوا العلاج وغادروا المستشفى.

بدأت لجنة التحقيق الوطنية المستقلة الأيام الماضية مباشرةً عملها في أحداث فضِّ اعتصام آلاف السودانيين أمام مقر القيادة العامة للجيش في الثالث من يونيو. وقالت اللجنة: «إنَّ جميع الصور والفيديوهات مقبولة قانونًا بعد فرزها، ووزنها،

وتقييمها، والتأكد التام بأنَّها لم تتعرض للعبث»، في إشارة إلى العدد الكبير من الصور والفيديوهات التي تناقلتها مختلف شبكات التواصل الاجتماعي لجنود يرتدون الزي الرسمي أثناء فضِّ الاعتصام.

وحلفت اللجنة القَسَمَ أمام رئيس الوزراء السوداني «عبد الله حمدوك»، خلفًا لسابقتها التي عُزلت بعد انتقادات واسعة واجهتها بسبب محدودية صلاحياتها.

وفي تصريح نقلته صحف محلية بالخرطوم عقب أدائه القسم، شدَّد رئيس اللجنة «نبيل أديب» على التمسك باستقلالية اللجنة، واستدعاء كل من له صلة بتلك الأحداث، مشيرًا إلى أن مهمة اللجنة تتمثل في معرفة حقيقة ما تم في الثالث من يونيو أمام القيادة العامة، وعدد القتلى، والمصابين، والمفقودين، وتحديد المسئولين عما وصفها بـ«المجزرة»، وتحديد المسئوليات الجنائية، منوِّهًا إلى أنَّ عمل اللجنة شبه قضائي.

وأضاف: «تعهدنا بأن ننظر في البيانات التي تصلنا، ونقيِّمها، ونحدد المسئوليات التي تكشف عنها البيانات، وستبدأ اللجنة عملها فورًا ولن تنحاز لجهةٍ وستستدعي أيَّ شخصٍ له صلة بما حدث».

«تحقيق العدالة بتجردٍ وإنصاف لعشرات الضحايا الذين سقطوا في المجزرة»، هكذا أجمل «عبد اللطيف السيد» عضو تنسيقية

لجان مقاومة أحياء شرقي العاصمة الخرطوم، في تصريحات لـ«مدى مصر» ما يتمناه من اللجنة، مضيفًا: «خلال الفترة الماضية أحصينا ملفات أكثر من سبعة شهداء في منطقتنا وننتظر اللجنة المستقلة لتسليمها الملفات، ومن ثم انتظار النتائج»، مشيرًا إلى أن «الفاعل بالنسبة لنا شبه معلوم، لكنَّنا ننتظر حكم القضاء المستقل في عهد الحكومة المدنية الانتقالية». ما يذهب إليه «عبد اللطيف» بأنَّ الفاعل في عملية فضِّ الاعتصام شبه معروف، يتحدث السودانيون عنه في مجالسهم كلما تحدثوا عن مجزرة فضِّ اعتصام القيادة العامة، معتبرين أن المجلس العسكري الحاكم وقتها، والشريك في الحكم حاليًا، مسئول عن المجزرة، وهناك عشرات الأدلة والتصريحات المباشرة لقادة المجلس العسكري بتنفيذ عملية الفضِّ.

هذا الواقع وضع الحكومة الانتقالية في البلاد، لاسيما شقها المدني، فيما يشبه المأزق، وجعلها تحت ضغط تحقيق العدالة وتقديم الجناة إلى محاكمات عادلة تقتصُّ لقتلى مجزرة فضِّ اعتصام القيادة الذين تقول قوى «إعلان الحرية والتغيير» في البلاد إن عددهم بلغ 129 قتيلًا، وعشرات الجرحى من ناحية، وإمكانية أن يكون ضمن هؤلاء الجناة بعض من شركاء الحكم من العسكريين الآن.

بين لجنتين:

بدأت فعليًا حالة الارتباك في أروقة الحكومة الانتقالية إزاء عملية تشكيل لجنة التحقيق، عندما أصدر رئيس الوزراء السوداني في الثاني والعشرين من سبتمبر قرارَ تشكيلها في آخر يومٍ لانتهاء الأجل الذي قررته الوثيقة الدستورية بمدة شهر.

جاء القرار بتشكيل لجنة مستقلة للتحقيق في أحداث فضِّ اعتصام القيادة العامة، والأحداث التي وقعت إبان تولِّي المجلس العسكري للحكم بعد سقوط البشير. ضمَّت اللجنة سبعة أعضاء في عضويتها: قاضي محكمة عليا رئيسًا، وممثلون عن وزارات العدل والدفاع والداخلية، بالإضافة لشخصية قومية مستقلة، ومحامين مستقلين. وتكون للجنة جميع سلطات التحقيق الواردة في قانون لجان التحقيق 1954م، كما يحقُّ لها الاستعانة بمن تراه مناسبًا، بما في ذلك الاستعانة بدعمٍ إفريقيٍّ واستلام الشكاوى من الضحايا وأولياء الدم والممثلين القانونيين. وتكمل اللجنة أعمالها خلال ثلاثة أشهر، ويحقُّ لها التمديد لمدة مماثلة إذا اقتضت الضرورة ذلك.

أسفر هذا القرار عن حالة كبيرة من السخط وسط قوى التغيير؛ بسبب أنَّها تأسست طبقًا لقانون لجان التحقيق، والذي لا يخوِّل للجنة إحالة المتهمين للمحكمة ويقتصر دورها على

تقصِّى الحقائق والتوصل إلى نتائج، لهذا مارست هيئاتٌ قانونية مستقلة وتيارٌ عريض داخل قوى «إعلان الحرية والتغيير» ضغوطًا على الحكومة.

استجابت الحكومة وأعلنت في الحادي والعشرين من أكتوبر عن لجنة جديدة ذات صلاحيات مختلفة. تتشكل اللجنة الجديدة من المحامي «نبيل أديب» رئيسًا، والذي تتسم سيرته المهنية بالاستقلالية، و«عثمان محمد عثمان»، مقرِّرًا، إلى جانب محامين وأعضاء في النيابة العامة عرف عنهم مناصرتهم للثورة السودانية، وكانوا أعضاءً في تجمعات وتحالفات مدنية مناهضة لنظام الحكم السابق.

ومنح القرار اللجنة صلاحيات التحقيق بغرض تحديد الأشخاص المسئولين عن فضِّ الاعتصام بالتحريض، أو المشاركة، أو الاتفاق الجنائي، أو ارتكاب أيَّ انتهاكاتٍ أخرى، بجانب تحديد وحصر عدد الضحايا من القتلى، والمصابين، والجرحى، والمفقودين، وقيمة الخسائر المالية والجهات والأشخاص المتضررين من ذلك.

ويحقُّ للجنة استدعاء أيِّ شخصٍ، أو مسئول حكومي، أو نظامي، أو موظف عام، بغرض الإدلاء بشهادته أو التحقيق. كما أكَّد قرار تشكيلها على طلب العون الفني من الاتحاد الإفريقي عبر وزارة الخارجية، وألزم القرار وزراء الدفاع، والداخلية، والصحة، ومدير

جهاز المخابرات بتسهيل مهامها. كما حدَّدَ مدة عمل اللجنة بثلاثة أشهر يجوز تمديدها بناءً على توصيتها لمدة مماثلة، على أن ترفع تقريرًا شهريًّا عن سير أعمالها لرئيس الوزراء.

عمليًا، وعلى حدِّ قول القانوني «شوقي يعقوب»، فإنَّ قرار تشكيل اللجنة الأخير اختلف في الصلاحيات عن القرار الأول، بعد حصولها على صلاحيات النائب العام، وبالتالي يحقُّ لها إحالة المشتبه فيهم مباشرةً إلى المحكمة.

يقول يعقوب لـ«مدى مصر»: «إنَّ فحوى المادة 30 من قانون النيابة العامة تجيز للنائب العام القبض والإحالة للمحكمة، لكن نص قرار اللجنة الجديدة يتشارك مع قرار اللجنة القديمة يحوي أخطاءً - بحسب قانونيين- أبرزها مشاركة العسكريين من وزارتي الدفاع والداخلية في اللجنة.

كذلك قصر القرار تحقيقات اللجنة الجديدة على فضِّ اعتصام القيادة العامة، متجاوزةً عن الانتهاكات التي ارتكبتها عناصر النظام السابق إبَّان انتفاضتهم الشعبية أو الانتهاكات الأخرى التي وقعت إبَّان فترة حكم المجلس العسكري للبلاد بعد إجبار الرئيس «عمر البشير» على التنحِّي في الحادي عشر من أبريل الماضي.

يشير «شوقي» إلى أنَّـه كان يفضِّل أن يتم تشكيل اللجنة بالصلاحيات التشريعية الممنوحة لمجلسي الوزراء والسيادة بنص

الوثيقة الدستورية، لحين تشكيل المجلس التشريعي، وإصدار تشريع تتشكل بموجبه اللجنة، حيث يرى قانونيون أن تشكيل اللجنة بموجب تشريع يحصِّنها من أيِّ تدخلٍ من أيَّةِ سلطةٍ.

اهتمام دولي وترقب محلي:

رصد مصدرٌ قانونيٌّ - طلب عدم ذكر اسمه- اهتمامًا متزايدًا لبعثات وسفارات الدول الغربية والأوروبية في السودان لمسألة التحقيق في أحداث فضِّ اعتصام القيادة العامة للجيش.

وقال المصدر لـ«مدى مصر»: «إنَّه خلال الأيام الماضية، ومن خلال وجودي في الحقل القانوني حضرت اجتماعات عدة، من بينها اجتماع مع وفد المقدمة لمفوضية حقوق الإنسان التي تعتزم افتتاح مكتب قُطري في البلاد، فكلُّ هذه الاجتماعات تركزت على معرفة الآراء حول لجنة التحقيق في مجزرة فضِّ الاعتصام».

وأضاف المصدر أنَّهم ربما يرون خطرًا محدقًا يحوم حول البلاد بعد إعلان نتائج تحقيقٍ تدين العسكرَ الذين يشاركون في السلطة الآن، وربما يدرس المجتمع الدولي من زاوية إيجاد مخرجٍ من الأزمة.

وعلى الجانب المحلي، يسود الرأي العام السوداني حالة من الترقب إزاء ملف العدالة وأحداث مجزرة فضِّ اعتصام القيادة العام.

وتذهب بعض القوى السياسية الثورية إلى إجراءات سريعة وناجزة تجاه مرتكبي جرائم القتل في حقِّ السودانيين، وترنو أنظارهم في هذا الاتجاه إلى قادة المجلس العسكري الذي وقعت في عهده المجزرة، وتُحَمِّل قادتَه بما فيهم رئيس مجلس السيادة، الفريق «عبد الفتاح البرهان»

القائد الأعلى للجيش، ونائبه في مجلس السيادة وقائد قوات الدعم السريع، «محمد حمدان دقلو»، ونوابهم العسكريين في مجلس السيادة، المسئولية مباشرة.

فيما يقول قيادي في «قوى إعلان الحرية والتغيير»: «إنَّ الرهان على عدالة ناجزة وسريعة سيضع البلاد على كف حرب أهلية طاحنة»، ويضيف القيادي، الذي فضَّل عدم نشر اسمه، وهو محسوب على تيار ما يعرف بالهبوط الناعم، والذي يدعم تغييرات تدريجية دون اللجوء لإجراءات عنيفة أن قضية العدالة ليست أولوية في هذا التوقيت، ويجب أن يكون تحقيق السلام وتحسين الاقتصاد أولوية. ويتابع القيادي في مقابلة مع «مدى مصر» أنَّه إذا اعتبرنا أنَّ الشقَّ المدني في مأزقٍ أمام الشقِّ العسكري في الحكم... هذا واقع، لكن ما الحل؟ الحل يكمن في إدارة حكيمة لملف العدالة يجنب البلاد خطر الحرب أو على الأقل الانقلاب العسكري على حكومة الثورة.

يشير المصدر إلى أن اللجنة التي تم تشكيلها برئاسة المحامي «نبيل أديب» ضمت إلى جانبه مجموعة كبيرة من القانونيين المعروف عنهم النزاهة ودعمهم للثورة السودانية. ويضيف: «أعلم أنَّ رئاسة «نبيل أديب» للجنة تمت مواجهتها بانتقادات واسعة لجهة أنَّه محسوبٌ على تيار الهبوط الناعم، لكنِّي أعلم أيضًا أنَّه لا قرار سياسي من قوى «الحرية والتغيير» للتأثير على عمل اللجنة».

من الفاعل؟!

مأخوذ من صفحة «البعشوم»

عندما طلب حميدتي 3700 زيٍّ من أزياء الشرطة للمجندين من الدعم السريع في الاجتماع «الثاني»، أو كما يُسمَّى «الموازي» لفضِّ الاعتصام، سُلِّمت لهم بعد ذلك الملابس دون «أحذية» أو «قبعات» الشرطة مما جعلهم يرتدون قبعاتهم وأحذيتهم الأصلية.

الصور توضِّح قوات الدعم السريع تحت امرة ضابطٍ من ضباط الدعم السريع وبجواره من يحمل أسلحة نارية غير العصي. قائد هذه المجموعة التي قامت بقتل كثير من المعتصمين والذي يظهر في الصور والفيديو سوف يُشنق لا محالة. الصور من فيديو نُشر من قبل فيه عملية إطلاق النار وهذه المجموعة كانت من أوائل مجموعات الدعم السريع التي قامت بالمجزرة.

علي حسب مقاطع الفيديوهات التي ظهرت بعد عودة «الإنترنيت» تؤكد أنَّ كلَّ القوات النظامية السودانية شريكة في عملية فضِّ الاعتصام، فقد ظهرت قوات ترتدي زي الشرطة، وقوات ترتدي زي الأمن، وقوات تردي زي الدعم السريع، وقوات تردي زي القوات الخاصة، وقوات ترتدي زي الشرطة العسكرية. وفي مقطع «للكباشي» الناطق الرسمي باسم المجلس العسكري قال فيه: «حصل اللي حصل!»، في دلالة توحي أنَّهم وراء فضِّ الاعتصام، وقال نائب المجلس العسكري وقائد قوات الدعم السريع: «لو ما فضينا الاعتصام براه سينفض». أمَّا الجيش في نظري قد انتهي في الثالث من يونيو 2019م يوم المجزرة، الجيش السوداني لا يستطيع حماية حدود الدولة، ولا يستطيع حماية المواطنين أمام بوابته.

أصبح السودان اليوم شبيه بلبنان تتحكَّم فيه قوات خارج نطاق سيطرة الجيش، أو الشرطة، أو الأمن... صدق الشاعر عندما قال: «فجعونا عساكر الرماد».

الباب الرابع

سارقو الثورة

«قحت» هي نفس الأحـزاب الطائفية واليسارية والبعثية والجمهورية النخبوية الخرطومية:

عند اختصار حروفها في كلمة موصولة تقرأ (قحت) – وعند قطعها أبجديا تقرأ (ق، ح، ت) – أما الاسم مكتملًا دون ترميزٍ في كلمات تُقرأ (قوي إعلان الحرية والتغيير) حسب ما اصطلح في وثيقة إعلانها الموقعة بداية من شهر يناير 2019م، وتتكون «قحت» من عدة كتلٍ سياسية، كتجمع المهنيين السودانيين، وقوى الإجماع الوطني، وقوى نداء السودان، والتجمع الاتحادي المعارض... كثير من الناس يعتقدون أن هذه الكتل هي عبارة عن قوي جديدة فكريًّا، وحديثة تنظيميًّا، وقوية جماهيريًّا، ولها طرح مختلف عن كلِّ القوى السياسية، والحزبية، والمدنية، واليسارية، واليمينية، والطائفية، والتقليدية، والنخبوية الخرطومية التي أقعدت بالسودان الوطن الكبير العملاق...

وهكذا يدافع البعض عن «قحت» ببسالة، وكأنَّها جوهرة نقية نزلت من السماء، ومبرأة من كلِّ عيبٍ ونقيصة... وأيٍّ ناقدٍ لـ«قحت» يعتبره «القحاتة» اليمينيون المتطرفون الجدد – أنَّه كووووووز... وكاااااك... وجنجويد رباطة... وعسكر شفاته... لكن الذي لا يعلمه هؤلاء «القحاتة» المساكين المُغَرَّرُ بهم – أنَّ أحزابهم هذه التي يروِّجون لها في ثلاثة حروف، كأنَّها شيءٌ جديدٌ غير مسبوق الممارسة، والتجربة، والرؤية، والفكرة، والرسالة... متناسين أنَّها هي نفس الأحزاب الطائفية، واليسارية، والبعثية، والجمهورية النخبوية الخرطومية، التي شاركت في حكم السودان... وكانت جزءًا من الأزمة، والفشل، والفساد، والمحاصصة، وصراع الكراسي... هم حزب الأمة وفصائله، والحزب الاتحادي وفصائله، والحزب الشيوعي وفصائله، وأحزاب البعث من القطر السوري... والقطر العراقي، والزعيم الناصري... ونفس الجماعة في التجمعات المهنية النخبوية الخرطومية التي تمثلهم كواجهات ومظلات مهنية، ونقابية، وفئوية، ومدنية، هم نفسهم الذين يتبادلون السلطة في باقة شمولية عسكرية تارة، وجوقة ديمقراطية حزبية مزيفة أخرى...

نفس المركز يغير جلده في كلِّ مرةٍ – وبعد فشلهم في حكم الوطن ثلاثة وستين عامًا... الآن يزمِّرون، ويموسقون، ويجمِّلون

صورتهم بالمدنية المدعاة – دون أن يحدث أيُّ تغييرٍ جوهريٍّ في القضايا المحورية، والمطالب الاجتماعية، والسياسية، والتنموية الثورية... فيما يتعلق بالأقاليم، ووضع الجماعات السودانية المكونة للدولة (السودانية) والثورة السودانية ما لم تعالج القضايا الأساسية التي عانى منها السودان من 1956م، فيما يتعلق بقضايا الحرب، والسلام، والحرية، والمساواة، والعدالة، والمشاركة، والفدرالية، ونقل السلطة من يد الأسرة، والنخبة، والجماعة، والمركز... إلى يد الشعب... وإلي دولة الشعب... وإلي حكم الشعب... و»كأنَّك يا زيد ما غزيت»... و»سترجع حليمة الي قديمة»... وستمارس الوصاية والأبوية علي الشعب والأقاليم بأفظع مما كان... لأنَّ «القحاتية» الاستئصالية المركزية الجديدة هي جعانة ماديًّا، وفقيرة سياسيًّا، وضيقة فكريًّا، ولا تعرف شيئًا عن الأقاليم، والجماعات، والتعدد، والتنوع السوداني الجميل... وأنَّها قوًى مجربة، وكانت جزءًا من الفساد، والمحسوبية، والفشل، إبان الثلاثة والستين عامًا الماضية، وليست هي قوى جديدة كما يتوهَّم البعض وإن تدثَّرت تحت مسمًّى يوحي بالجديد، اللهم إلَّا بعض القوى الجديدة الممثَّلة في تيار الجبهة الثورية، فبحكم أنَّها منحدرة من الهامش لها معانات وخبرات مستمدة من مناطق نفوذها ووقودها، قد يكون لها رؤية أكثر وضوحًا وشمولًا لحلِّ القضايا السودانية من القوي النخبوية المركزية الخرطومية المهيمنة علي مفاصل «قحت»...

ومن المؤكد أنَّ الجبهة الثورية سوف لا تعطي فرصًا كبيرة تمكنها من تغيير البوصلة لصالح الوطن في المرحلة الانتقالية، حتى وإن تم التوافق في إلحاق ملف السلام بالإعلان السياسي والدستوري... والخشية بعد هذه الثورة العظيمة التي أبهرت العالم أن تسرق الثورة، وتحت شعار: انقاض المدنياااااو الصماء البكماء أن تؤسس دكتاتورية استئصاليه «قحاتية» تنشر القحط في كل مكان... ولا تريد أن تسمع وتسمح إلَّا لصوتٍ واحدٍ فقط... هو صوت التمجيد والتطريب لها... وقمع، وإقصاء، وتخوين الصوت الناقد الذي يسبح عكس هيلمانها الصارخ... وحتمًا هنا يكمن الخطر على الوطن... فاعتزلي أو اعتدلي يا «قحوتة»!!

عثمان همد...(ودابيب).

خدعونا بالمدنية وباعوا الثورة:

إلي كلِّ المنافقين الذين لا يحرك ضمائرهم شيءٌ إلَّا القحاتة، إلَّا المطبلون، إلَّا الحكومة الانتقالية، إلَّا كلُّ الذين يصفِّقون لهذا التخبط والفشل، كفاكم ضحكًا علينا كفاكم متاجرةً بدماء الشهداء.

إنَّ ما حدث هو سرقة كاملة الأركان للثورة السودانية، فالحكومة الانتقالية هي عبارة عن مجموعة أشخاصٍ يحملون جوازات أجنية عديمي الضمير والذمة وكذابين، فأنا لا أستغرب إن كنت أنا في جانب والجميع في جانبٍ آخر لأنَّي أرى الأمور بالمنظار الحقيقي،

لذلك لا أعيرُ اهتمامًا لردود بعض المتخلفين مأجوري «القحاتة»، وأحزاب الفشل السياسي وإن ارتفعت أصواتهم، ولا أتعجب في تخبطِ أصحاب المصالح المشتركة من أجل تدمير الدولة السودانية، لكن ما يؤرقني هو أن لا تصل كلماتي إلي من يفهمها، فأنا أخاطب أصحاب المبادئ، لا أرباب المصالح محترفي الفشل؛ لأنَّ أصحاب المصالح لا ينظرون إلَّا علي جيوبهم وبطونهم.

قد ابتلينا في زمننا هذا بسياسيين من الدرك الأدنى في سلم الارتقاء السياسي والاجتماعي، فأنا لا أستغرب أن تخلو برامجهم من كلِّ ما هو في مصلحة المواطن، بل نجدهم يتعاملون من أجل مصلحتهم فقط!

لن ينكر الوضع الذي وصل إليه السودان إلَّا الذي في عينيه رمدٌ، جميعنا محبطين، لكن ماذا يمكن أن يكون السبب الحقيقي للإحباط؟ أعتقد أنَّهم «القحاتة» الذين تسلقوا علي الثورة بمشاركة عسكر النظام البائد، وحطَّموا كل الأحلام الجميلة بأن يكون السودانُ دولة عدالة وقانون، فنحن نعيش اليوم في ظلِّ حكومة انتقالية ضعيفة جدًّا لا تستطيع حتي توفير الخبز!

الكلُّ يرى الكيفية التي تمت بها سرقت الثورة عبر أحزاب لاتمثل 5٪ من الشعب السوداني، إذا قلت هذه الحقيقة فأنت «كوز»، هنا أوجِّه سؤالًا، ما هو الفرق بين «القحاتي» و«الكوز»؟

«الكوز» خدع الشعب باسم الدين، و«القحاتي» خدع الشعب باسم المدنية، فأصبح السودان دولة بلا هوية. ومن سوء حظِّ الشعب السوداني أن يشهد ويعيش في آخر زمانه ساسة منافقون، وعسكر فاشلون، وقتلة لا يستطيعون حماية الشعب، ناهيك عن الحدود المحتلة، هذا الجيش السجمان قتل الشباب واغتصب النساء أمام بوابته، فظلَّ ساكنًا كأنَّ هذا الشعب عدوٌّ له.

«القحاتة» باعوا دماء الشهداء:

إلى من باعوا دماء الشهداء وباعوا الوطن والوطنية، وإلى كلِّ المطبلين قد حان وقتكم وإزالتكم، أنتم الذين خنتم دماء الشهداء، أنتم الذين خنتم الوطن والشعب الذي أعطاكم الثقة. فيا أيُّها المغفَّلون، إنَّ الشعب السوداني يملك الذاكرة والتاريخ، ومتمسك بحقِّ الاقصاص للشهداء، فإن لم تستطيعوا تحقيقه فارحلوا فليس لكم مكان عندنا!

أيُّها السماسرة، دماء الشهداء ليست للمتاجرة! شهداؤنا الأبطال الذين وقفوا بصدورٍ عاريةٍ أمام نظام السفاح الدموي، الذي قتل أكثر من ثلاثمائة ألف في دارفور وحدها. هؤلاء الذين ضحُّوا بأغلى ما يملكون، وعلَّقوا وسام الشرف والشجاعة على صدر البطولة، وقارعوا الطغيان قولًا، وفعلًا، وممارسة... وسجلوا أروع ملاحم وآيات البطولة!

ما قبل الانتفاضة الشعبية التي أطاحت بالسفاح «البشير» كان كثيرٌ من هؤلاء المنافقين أمثال «قحت»، وغيرها من حركات الصفيح، وأحزاب الفكَّة يريدون الدخول في انتخابات 2020م في زمن رجال أمن السفاح ومليشياته يقمعون الشعب السوداني بأبشع الطرق.

الثورة السودانية التي أطاحت بالسفاح، قدَّم الشعب السوداني نموذجًا فريدًا في سلميتها، حيث واجهوا الموت بصدورٍ عاريةٍ أمام بطش المليشيات في المنازل وفي الشوارع للتخلص من براثن الإنقاذ النجسة وقردتها الأوغاد.

أليس من الأجدر بحكومة «القحاتة» أن تقتصَّ لهؤلاء الشهداء من القتلة؟! هؤلاء الشهداء الذين ضحُّوا بأرواحهم لأقامة العدل والمساواة في الحياة، لابد أن تُثمنْ تضحياتهم، ولابد أن يُعطَى كلُّ ذي حقٍّ حقَّه، فأول حقوق الشهيد القصاص ممن قتله من مجرمي السفاح الأوغاد الذين أراهم هذه الأيام يرقصون على الجراح، والأقسى على النفس من كلِّ هذا وذاك أنَّه لم تقبض عليهم يدُ الموت وتعلقهم على الأرصفة والأماكن العامة لتحمل الرياح نتانة أجسادهم القذرة وأرواحهم الشريرة إلى أنوف محبيهم المتسلقين الذين سرقوا الثورة وباعوا دماء الشهداء.

نتشرف بشهدائنا لأنَّهم تميَّزوا عنَّا بأنَّهم لم يعيشوا داخل الوطن، بل عاشَ الوطنُ بداخلهم، ويتوجَّب علينا أن نميِّز بين من ناضلوا من أجل السودان، وبين من ناضلوا من أجل السلطة.

«القحاتة» سرقوا الثورة وفشلوا بامتياز:

«القحاتة» ينادون بالديمقراطية زورًا، وبالقانون بهتانًا، ويتكلمون وكأنَّهم ملائكةٌ مرسلون من الله، لكن الحقيقة هي بعيدة بعد السماء عن الأرض، ففي السودان نجد أنَّ كلَّ من يقول الحقيقة يكون بين ناريين، أو بعبارة أدق بين المطرقة والسندان مطرقة التخوين وبين سندان العنصرية السخيفة. «القحاتة» قاموا بسرقة الثورة وفشلوا بامتياز سياسيًّا واقتصاديًّا، لقد حان الوقت ليعترف «القحاتة» بفشلهم، ويفسحوا المجال لشرفاء الوطن أصحاب الكفاءات الحقيقية لتكملة مشوار الفترة الانتقالية، لأنقاذ سفينة السودان من الغرق.

وصول «القحاتة» إلي الحكم بشراكة مع العسكر يعني ولادة دكتاتورية جديدة، هناك آلاف المفصولين، لماذا يعيدون أنفسهم أولًا - وهم الآن في وظائف، هناك مفصولون عاطلون أحقُّ منهم- الشعب السوداني يكذب على نفسه كل يومٍ بأنَّ ثورته قد نجحت، ومازال «القحاتة» يخدعونه، هؤلاء «القحاتة» معروفون للقاصي والداني، هم خونة بسرقتهم للثورة، ولكن هذه الحقيقة لا

تعجب الشعب المخدوع بأوهام المدنياووو، والصامتون عن الحقِّ مشرَّدون خارج الوطن.

نحن شعبٌ لا نعترف بالحقيقة ونصدِّق كلَّ الكاذبين. لقد قامت الثورة بسبب الخبز، ولم يكن «للقحاتة» أيُّ دورٍ في قيامها فسرقوها من أصحابها الحقيقيين، ولم يكتفوا بذلك، بل أعطوها صبغة دموية بالتوقيع علي فضِّ الاعتصام، إنَّنا أمام سرقة بكلِّ ما تحمله الكلمة من معنى... سرقة فى حقِّ الشعب بالكامل... سرقة مكتملة الأركان، وما يزال مرتكبوها يعيثون فى السودان تمكينًا، وما يزال بعضهم يبثُّ سمومه بين النشطاء من خلال العديد من الوسائل... فإلى متى يظلُّ هذا الوضع المقلوب سائدًا؟! وإلى متى يُترك لهم السودان وكأنَّه ملك لهم؟! أليس ما حدث دليلًا قاطعًا على أنَّهم لا يستحقون العيش بيننا بعد اليوم! ألم يكن هذا مؤشرًا قويًّا على أنَّ استقواءَهم بالخارج يدفعهم إلى تمكينٍ جديدٍ.

كلما شاهدت صورًا لضحايا مجزرة «القيادة» التى تمت بموافقة «القحاتة» يعتصر قلبى ألمًا وحزنًا على هؤلاء الضحايا إنَّنا جميعًا سنكون شركاءً فى هذا الذنب، لو لم يتم القصاص من القتلة وسافكى الدماء... نعم سيكون كلُّ الشعب مذنبًا فى حقِّ الأبرياء لو لم يقم الكلُّ بواجبه، فحينما نتحد جميعًا ونقف فى وجه هؤلاء

المنافقين سارقي نضال الشعب، سيكون فى هذا الأمر دكتاتورية جديدة لأنَّهم بكلِّ المقاييس لا قيمة لهم حينما نكون جميعًا يدًا واحدةً شعبًا واحدًا.

«القحاتة» الفاشلين:

هذه الكائنات التي تسمي نفسها «قحت» سواء أكانت أفرادًا، أم أحزابًا، أم جماعات، جميعها بلا استثناء فشلت بسبب حبِّها للسلطة ومشاركتها القتل، فشلت فى تشكيل حكومة كفاءات حقيقية تدير المرحلة الانتقالية بكلِّ نجاحٍ، وتخرج هذا الشعب من ضنك العيش...

وعلى الرغم من كِّل ذلك الفشل فإنَّ هذه الكائنات المملوءة بالغرور والغطرسة ترفض أن تعترفَ بالفشل، وترفضَ أن تنظر للوراء، وتراجع نفسها، وليسأل كلٌّ منا نفسه، الأسئلة الآتية: ويترك لضميره الإجابة. ماذا لو أدرك «القحاتة» أنَّهم فشلوا بغض النظر عن أسباب هذا الفشل، فقط أن يدركوا أنَّهم فى الحقيقة والواقع لا يستطيعون فعل شيءٍ مع العسكر وعناصر النظام الهالك.

ماذا لو أدركوا أنَّهم أصبحوا نموذجًا عالميًّا للفشل؟ ألا يستحي هؤلاء الفاشلون؟ ماذا لو أدرك وزراء «قحت» أنَّ فكرة الثورة وتغيير النظام فى السودان لم يتم في ظلِّ عدم وجود «البرهان»

و»حميدتي». لابد للباحث بعمق في خفايا الوضع السوداني أن يضحك كثيرًا عندما يسمع «القحاتة» الفاشلين، وهم يتحدَّثون عن كلامٍ لا معني له ولا فائدة، ويقدمونه على أنَّه العلاج الشافي للكارثة السودانية، وكأنَّ هذا الكذب سيحلُّ كلَّ المشاكل الدائرة في السودان، وسيعيد السودان إلى ما كان عليه وينقله إلى الدولة الديمقراطية المنشودة. إنَّ المشكلة السودانية هي مشكلة عدم الضمير الوطني الذي يعمل من أجل تحقيق مصلحته تاركًا الوطن يغرق في أحزانه.

هل يفطن «القحاتة» الفاشلين إلي الوضع الراهن؟ بالطبع لا، إلي متى يستمر «القحاتة» الفاشلين في إخضاع الشعب؟

حقائق ينكرها «القحاتة»:

نحن شعبٌ أراد لنا الله أن نعيش في سراب الأحلام ونصدِّق كل الأوهام، تاريخ المأساة يتجدَّدُ كل يوم، فقد أصبحنا مرتعًا لكلِّ أحزاب النفاق السياسي، ومجموعة من الشمال النيلي (دولة الجلابة).

كلُّ الطرقِ اليوم في الدولة السودانية تؤدِّي إلى المجاعة، وكلُّ المؤشرات تؤكِّد أنَّ الشعب السوداني سوف يموت جوعًا، فالاقتصاد السوداني انتهي، والمصير أصبح مجهولًا، و»القحاتة»

يتفننون في الكذب والخداع باحتراف، لذا فإنَّ المجاعة قادمةٌ، ويوم تدهمنا لن يكون في استطاعة أحدٍ وقف تداعياتها، فهي كالزلزال.

هذه الحكومة الانتقالية لا تختلف عن «الكيزان»، بل «الكيزان» لا يزالون يتحكمون في قوت الشعب السوداني، قبل أن تدور عجلة المجاعة المُخطَّط لها فتطحن الشعب وتبيد الحرث والنسل، فنحن اليوم أمام إمتحانٍ حقيقيٍّ، وهو الأخطر في تاريخ الدولة السودانية المهددة بمزيد من التقسيم، لقد تم تدمير السودان وتقسيمه إلي شمالٍ وجنوبٍ بواسطة «الكيزان»، وسوف يتم تقسيم أجزاءٍ أخرى بواسطة «القحاتة»، ونحن نشاهد عملية التدمير بالصوت والصورة، ولكننا لم نستيقظ بعد.

الدولار هو العملة العالمية المتحكمة في المعاملات التجارية الدولية، وله وزنٌ خاصٌ في التأثير الاقتصادي ومعاش الناس، لذلك نجد أن ارتفاعه يؤثر تأثيرًا بالغًا في الحياة العامة.

واصلت العملة السودانية «الجنيه» نزيف الخسائر أمام الدولار الذي تجاوز حاجز الثمانين جنيهًا، إنَّ ما يحدث الآن أمرٌ طبيعيٌّ بسبب الظروف السياسية والاقتصادية السيئة التي تعيشها البلاد، فكلما شعر الناسُ بأنَّ هناك نقصًا في المعروض من الدولار زاد الطلب عليه بشكل كبير، وعلى الجانب الآخر فكل من لديه

(دولارات) في السودان يصرُّ على الاحتفاظ بها، وإذا استمرَّ الأمرُ على ما هو عليه سيزيد ارتفاع الدولار والعملات الأجنبية.

لا تستطيع شركات الصرافة الآن توفير الدولارات في السوق، وطلبات تحويل الجنيه إلى الدولار تقابل بالرفض من قبل الشركات لعدم توفر العملة الصعبة لديها، وهذا الأمر ينطبق أيضًا على البنوك التي لا تستطيع تلبية رغبات عملائها، أو شركات الصرافة التي تلجأ إليها الآن للحصول على الدولار.

إنَّ الجنيه قد ينخفض أمام الدولار إلى مائة جنيهٍ بنهاية العام الحالي أو مطلع العام الجديد.

المصادر

1. قناة الحرة.
2. وكالة «سوا» الإخبارية مؤرشف بتاريخ ٢١سبتمبر ٢٠١٩م.
3. «اسكاي نيوز» عربية.
4. منظمة العفو الدولية.
5. العربي الجديد.
6. صحيفة «الراكوبة».
7. كتاب «الفوضي والنار».
8. قناة الجزيرة.

المحتويات

الإهداء 5

المقدمة 7

الباب الأول: ما قبل الاعتصام 11

الباب الثاني: منطقة كولومبيا 33

بدأت المذبحة 50

الباب الثالث: أسماء شهداء الثورة السودانية المجيدة 67

المفقودون 83

حمدوك يشكِّل لجنة مستقلة للتحقيق في فضِّ اعتصام الخرطوم: 96

من الفاعل؟! 108

مأخوذ من صفحة «البعشوم» 108

الباب الرابع: سارقو الثورة 111

المصادر 125